وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت –

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة التخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان :

الأزمات المالية وأثرها على النمو الإقتصادي للجزائر

من إعداد الطلبة:

- قمرة إكرام
- بوكراع محمد أيمن

تحت إشراف:

د. طيبي خديجة

لجنة المناقشة

الأستاذ: زايدي أسامة شهاب	رئيسا
الأستاذة: بن طوير نعيمة	ممتحنا
الأستاذة: طيبي خديجة	مشرفة

السنة الجامعية: 2024-2025

إهداء

الى روح أبي الطاهرة:

التي لا تزال تسكن قلبي وتلهمني الصبر والقوة رحمك الله وأسكنك فسيح جناته؛

الى امي الحبيبة نبع الحنان والدعاء والسند الذي لا يميل، لك كل الحب والامتنان

الى الإخوتي الأعزاء شركاء الدرب والدعم الدائم شكرا لوجودكم في حياتي

الى أصدقائي الأوفياء أنتم الزاد في مسيرة العلم والحياة أشكركم

على تشجيعكم ومساندتكم المتميزة

قمرة إكرام

إهداء

أهدي تخرجي إلى :

إلى أبي الغالي

إلى امي الحنونة

إلى إخوتي الأعزاء

إلى أصدقائي الأوفياء

بوكراع أيمن

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله وكرمه تحققت هذه الخطوة في مسيرتي العلمية.

أنقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساندني وكان له دور في إنجاز هذا العمل.

الى أمي الغالية التي تحملت الكثير لأصل الى ما أنا عليه، دعائك كان نوري في كل العثرات فلك مني كل الحب والتقدير

الى إخوتي الذين كانوا سندا وعونا في كل مرحلة شكرا لكم من القلب

الى أستاذتي المشرفة "طيبي خديجة" أعبر عن عميق إمتناني لما بذلته من جهد وتوجيه ودعم علمي متواصل

شكرا لكل من كان جزءا من هذا الإنجاز ولو بكلمه طيبة

الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الأزمات المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية للجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990-2022، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة بين الأزمات المالية والنمو الاقتصادي، التضخم،الميزان التجاري، كما أظهرت أن الأزمات تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي الجزائري.

كلمات المفتاحية: الأزمات المالية، الاقتصاد الجزائري، النمو الاقتصادي، التضخم، الميزان التجاري

الملخص باللغة الإنجليزية:

This study aims to determine the extent of the impact of financial crises on some economic variables in Algeria during the period from 1990 to 2022. The study showed a relationship between financial crises and economic growth, inflation, and the trade balance. It also demonstrated that crises have a negative effect on Algeria's economic growth.

Keywords: Financial crises, inflation, economic growth algerian, economy , trade balance.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الآية القرآنية	I
الإهداء	II
الإهداء	I I I
الشكر والتقدير	I V
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: دراسة نظرية للنمو الاقتصادي والأزمات المالية	39-2
المبحث الأول: مدخل للنمو الإقتصادي	13 -3
المبحث الثاني: مفهوم وأبعاد الأزمات المالية	39-14
الفصل الثاني: أثر الأزمات المالية على المتغيرات الاقتصاد الجزائري	63-39
المبحث الأول:خصائص الاقتصاد الجزائري	50-41
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثار الأزمات المالية على المؤشرات الاقتصاد المالي في الجزائر	63-51
الخاتمة العامة	66
المراجع	70
الفهرس	78

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01.01)	المراحل التاريخية للمدرسة الكلاسيكية	3
(02 -01)	مراحل النمو الإقتصادي	8
(03-01)	أسباب أزمة أكتوبر1987	23
(04-01)	خسائر الثروات على أثر إنهيار البورصات في شهر أكتوبر 1987	24
(05-01)	مؤشرات الضعف اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا سنة 1996	27
(06-01)	أثر جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي	36
(01-02)	مساهمة القطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخيرة لفترة 2008- 2017.	46
(02 -02)	معدلات نمو الاقتصادي خلال فترة 1990-2022	49
(03-02)	معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2022	52
(04-02)	معدلات الميزان التجاري الصادرات الواردات خلال فترة(1990 - 2000)	57
(05-02)	معدلات الميزان التجاري الصادرات الواردات خلال فترة(2001 - 2022)	58

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	منحنى بياني لتطور معدلات التضخم خلال الفترة 1990الى 2020	53

المقدمة

المقدمة:

يعد النمو الإقتصادي من أبرز الأهداف التي تسعى إليها الدول كونه مؤشر الرئيسي على مدى تحسين الأداء الإقتصادي وزيادة رفاهية المجتمعات، وقد تطور مفهوم النمو الإقتصادي عبر الزمن، حيث ظهرت له العديد من المدارس الفكرية: لكل منها رؤيتها الخاصة حول محدداته وديناميكيته من المدرسة الكلاسيكية إلى الكن،زية ثم إلى نموذج سولو ووبارو حيث تعتبر أدوات تحليلية تمكن من فهم آليات التوسع الاقتصادي وعوامله كما تبرز الخصائص العامة للنمو مثل التراكم الرأسمالي، التقدم التكنولوجي والدور الرأسمال البشري.

في المقابل تواجه الإقتصادات العالمية بين الحين والآخر أزمات المالية تؤثر سلبا على مسارات النمو الإستقرار الإقتصادي حيث تؤدي الى إضطرابات في السوق وانخفاض معدلات الاستثمار وتراجع الإنتاج وارتفاع البطالة، وتعد الأزمات المالية ظواهر متكررة ومتعددة الأشكال: منها أزمات العملات والديون والأنظمة المصرفية وتؤدي في الكثير من الأحيان الى نتائج الإقتصادية والإلجتماعية معقدة.

شهد العالم العديد من الأزمات من بين هذه الأزمات أزمة الكساد الكبير 1929: أزمة أكتوبر 1987، أزمة الرهن العقاري، أزمة فيروس كورونا 2020، ولكل أزمة آثارها على العالم.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تأثرت بهذه الأزمات وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري حول مفاهيم نمو الإقتصادي والأزمات المالية، ثم تحليل أثر هذه الأزمات على اقتصاد الجزائر من خلال دراسة تحليلية لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية.

1) ومن خلال ما سبق نذكر الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى تؤثر الأزمات المالية العالمية على مؤشرات الإقتصاد الجزائري ؟**

ولحل هذه الاشكالية بعض التساؤلات الفرعية التالية:

2) الأسئلة الفرعية:

- ما هي أنواع الأزمات المالية؟
- ما هي القنوات إنتقال الأزمات المالية؟
- كيف تفاعلت مؤشرات الإقتصاد الجزائري مع بعض الأزمات المالية عالمية؟

ولحل هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضية التالية:

3) فرضية البحث:

تؤثر الأزمات العالمية سلبا على معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر نتيجة لإعتماد الاقتصاد الوطني على صادرات المحروقات وتأثره بتقلبات في الأسواق المالية العالمية.

4)أهداف البحث:

_ التعرف على مفهوم النمو الإقتصادي والأزمات المالية العالمية؛

_ التعرف على طبيعة الإقتصاد الجزائري؛

_ التعرف على قنوات إنتقال أزمات المالية العالمية؛

_ التعرف على تأثيرات الأزمات المالية على إقتصاد الجزائري؛

5) أهمية الدراسة:

- تتناول الدراسة موضوع حساس يتمثل في الأزمات المالية التي من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل إعتماد الكبير على قطاع المحروقات،
- تسعى الدراسة الى تحليل تأثير الأزمات المالية على مؤشرات الاقتصاد الكلي: مثل النمو الاقتصادي، التضخم، الميزان التجاري،

6) حدود الدراسة:

_ **حدود مكانية:** تركز هذه الدراسة على الجزائر بإعتبارها الإطار الجغرافي الرئيسي للتحليل، حيث يتم تناول تأثير الأزمات المالية على المتغيرات الاقتصاد الجزائري (النمو الاقتصادي التضخم، الميزان التجاري)

_ **حدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من 1990-2022

7) منهج الدراسة:

- **المنهج الوصفي:** للتعرف بمختلف المفاهيم المرتبطة بنمو بالأزمات المالية و النمو الإقتصادي ؛

- **المنهج التاريخي:** تم اعتماد على هذا المنهج في إعادة بناء الوقائع من خلال عرض تاريخي للأهم الأزمات المالية المتتالية التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال السنوات العابرة؛
- **المنهج التحليلي:** لتحليل أثر الأزمات المالية على متغيرات الإقتصاد الكلي للجزائر؛

8) دراسات سابقة

أ. دراسات باللغه العربية:

سليم مجلخ: "إنحرافات الإيرادات العامة في الجزائر في ظل الإفرازات المالية والإقتصادية العالمية وإنهيار أسعار البترول" مقال 2017 تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد الجزائري، إذ توصلت أن الجزائر كغيرها من دول العالم تأثرت بهذه الأزمة وخاصة من جانب الإيرادات العامة مع توضيح مدى إنحرافات الإيرادات المقدرة عن إيرادات المحصلة وعليه توصي هذه الرسالة بالاعتماد على سياسة التنويع المصادر والإيرادات العامة ودعم الإستثمار المحلي وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر؛

عبد الجليل هجيرة العوامل المؤثرة في تنافسية الإقتصاد الجزائري أطروحة الدكتورة 2017

هدفت هذه الدراسة الى دراسة وتحليل وقياس أثر بعض المتغيرات الكلية للإقتصاد ومن بين النتائج التي توصلت اليها أن هناك سببية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية لإقتصاد الجزائري وأن كل المتغيرات تساهم في التغيرات التي تحدث في القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وافية تيجاني "واقع وتحديات الاقتصاد الجزائري" مقال 2021 تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع على الإقتصاد الجزائري من خلال تطرق لأهم المحطات التي تمر بها كما تهدف إلى معرفة التحديات التي واجهها والإصلاحات المتخذة في ذلك ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن الإقتصاد الجزائري مر بثلاث مراحل رئيسية كانت أشدها فترة مرحلة الإصلاحات الاقتصادية: كما توصلت الدراسة إلى أن الإقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات ويشهد نموا بطيئا في المرحلة الحالية.

مخلوفي عبد العالي" تحليل الأسباب العجز في الميزان التجاري مقال 2023: تهدف الدراسة الى إستعراض المتغيرات التي تؤثر على الميزان التجاري نظريا مع الإسقاط حالة الجزائر ومن تتبع تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 1974- 2021 مع تحليل ميزان تجاري ومن النتائج المتوصل إليها أن الميزان التجاري من خلال نظامين إقتصاديين مختلفين، عجزا استمرا لسنوات نتيجة التي تراجع أسعار النفط.

ب. دراسات باللغة الأجنبية:

_Younes bouylbéne ;Majdi Kastaniti ;Impact of finncial Grises on grouth and Investrment an analyois of panel data

مقال سنة :2014 تقوم هذه الدراسة على 25 دولة خلال الفترة 1998 و 2009، اذ يهدف الباحثان الى ابرازتأثير الأزمات المالية على نمو الناتج المحلي الإجمالي وعلى الإستثمار وتم تحديد هذا الأثر باتباع نموذج الغروم المعممة وتوصلت الدراسة أن وجود أي أزمة بأي بلد لها تأثير سلبي على النمو الإقتصادي لذلك البلد، وأن هناك علاقة سلبية بين الأزمات المالية والنمو الاقتصادي والاستثمار وبينت الدراسة أيضا أن عمق وطول الأزمة يختلفان بحسب طبيعة الأزمة والبلد؛

_ Aissa benameur ; Economic Grouth in Algerian ; Empirical Ekidence from time serries Analysie

مقال سنة 2018: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1980- 2016 أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين كل من الإستثمارات والصادرات والنمو الإقتصادي في حين أن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل ملحوظ على نتائج المحلي: مما يعكس إعتماد الإقتصاد الجزائري على هذا المورد، توصى الدراسة بضرورة تنويع القاعدة الإقتصادية وتشجيع الإستثمار في القطاعات غير النفطية لتحقيق نمو إقتصادي المستدامة؛

9) تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث الى فصلين حيث تناولنا في الفصل الأول مفهوم النمو الإقتصادي ومدارسه ونماذجه، كما تم التطرق الى الأزمات المالية خلال القرن العشرين وما القرن الواحد والعشرين،أما

الفصل الثاني: تم التطرق إلى الإقتصاد الجزائري وأخذ فكرة عليه ثم قمنا بدراسة تحليلية لبعض المتغيرات الإقتصاد الجزائري خلال فترة 1990 2022 في ظل الأزمات المالية العالمية.

الفصل الأول

دراسة نظرية للنمو الإقتصادي والأزمات المالية

مقدمة الفصل الأول:

النمو الإقتصادي هو ذلك المفهوم الكمي المعبر عن نسبة زيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي لأي اقتصاد كان، فهو يوصف بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو يخفف عن ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل.

يمثل النمو منذ القدم هدفا وهاجا تسعى جميع الدول على تحقيقه والبحث عن وسائل والعوامل التي من شأنها رفع معدله نظر لكونه مقياسا يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج البلد وتحسين مستويات المعيشة، غير أن النمو لا يتحقق بمغزل عن تحديات إذا يشهد دورات تتخللها فترات من الركود أو الأزمات الاقتصادية، التي تعرقل المسار التنموي، وتعد الأزمات الاقتصادية سواءا كانت ناتجة عن اختلالات مالية داخلية أو صدمات خارجية، من أبرز العوامل التي تعيق الاستمرارية النمو وتعيد تشكيل السياسات الإقتصادية المالية في الدول.

المبحث الأول: مدخل للنمو الإقتصادي

إهتم علماء الإقتصاد بموضوع النمو والتنمية في مختلف الدول وإختلف في التفرقة بينهما، فهناك من كان أن الحقيقة التي لابد الإشارة إليها أنهما يعتبران مترادفان، والبعض الأخر يعتبر أن النمو من محددات التنمية، إلا أن التنمية والنمو عبارة عن مفهومين مختلفين لكنهما مرتبطين، إذ أنه يقصد بالنمو الإقتصادي على أنه عملية تتضمن تغيرات عميقة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي زيادة مطردة ومستمرة.

المطلب الأول: النمو الإقتصادي في الفكر الإقتصادي

تعتبر دراسة النمو والتنمية الإقتصادية من العوامل الجوهرية لفهم التغيرات الإقتصادية والإجتماعية في العالم، وقد تناول الباحثون والخبراء هذه الموضوعات عبر فترات زمنية متنوعة مما أدى إلى ظهور مجموعة من النظريات التي تسعى إلى تفسير أليات النمو[1].

الفرع الأول: المدرسة الكلاسيكية

في هذا الجزء سنحاول معرفة المدرسة ونشأتها ونظرياتها على النحو التالي:

أولا: تعريف المدرسة الكلاسيكية

يعتقد الكثيرون أن كلمة كلاسيك (Classique)كلمة قديمة، إلا أنه إعتقادهم خاطئ في الواقع معنى الكلاسيكي هو الطراز الأول أو المقال أو النموذجي وهي كلمة يونانية الأصل، إذا اثمرت مجهوداتهم وألت إلى قيام المدرسة إقتصادية عريقة تحت إسم المدرسة الكلاسيكية في بريطانيا وعاشت حوالي مئة عام، حيث إشتهرت بمعالجة القضايا الإقتصادية وتميزت بالبعد عن الدوافع الشخصية والإخلاقية والإعتماد على أدوات التحليل المنطقي وباتجاهاتها الموضوعية في التحليل.[2]

ثانيا: نشأة المدرسة الكلاسيكية

ظهرت المدرسة الكلاسيكية والتي تمثل الرافد الأول من الفكر الإداري في أواخر القرن الثامن عشر وهي ناتجة عن عدة تيارات كانت عائدة آنذاك والجدول التالي يمثل أهم المراحل التاريخية التي

[1] أحمد هني، **إقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الثانية،1993، ص43

[2] هاملي عبد القادر، **وظيفة تقييم الكفاءات في المؤسسة**، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2011، ص33

مرت بها المدرسة[1].

الجدول رقم (01.01): المراحل التاريخية للمدرسة الكلاسيكية

المرحلة	مميزات المرحلة
أولا: ظهور الثورة الصناعية	إستعمال ألات وإحلالها محل العمال تقسيم العملي للعمال تجميع عدد السكان من العمال في مكان العمل (المصنع)
ثانيا: ظهور حركة الإدارة	تطوير فكرة تقييم العملي للعمل بروز المهندس أمريكي تايلور تطوير فكرة تقييم العملي للعمل
ثالثا: نمو المنظمات العمالية والوعي القومي	ظهور النقابات والمنظمات العالمية ظهور أنماط جديدة من التنظيم والتسيير

المصدر: المهدي الطاهر، مبادئ الإدارة الحديثة، دار الثقافة والنشر، عمان، طبعة 2002، ص 24

ثالثا: نظريات المدرسة الكلاسيكية:

لقد تقاربت أراء الكلاسيكيين بالنمو الإقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك أراء كل من أدم سميث، ودافيد ريكاردو، وقد ابدو إهتماما كبيرا في هذا المجال.

1) أدم سميث:

يرى أن الزيادة في الثروة تأتي عن طريق مبدأ تقسيم العمل والتخصص ويعتبرهما سببا للإرتفاع الإنتاجية للعمال والتخصص يؤدي الى زيادة المهارة العمالية وزيادة المقدرة على الإبتكار وكلما زادت الإنتاجية زادت الأرباح وإدخارها منه نمو الإستثمار المصاحب لهما ينتج عنه تراكم رأسمال الذي يعتبر

[1] هاملي عبد القادر، مرجع سابق ص 34

المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي، مع توافر نسبة ملائمة،كحرية التجارية الخارجية والداخلية وتطبيق الضرائب لتحقيق الإيرادات مثلا[1].

2) دافيد ريكاردو:

يعتبر ريكاردو والقطاع الزراعي من أهم القطاعات الإقتصادية حيث يرى أنه بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان، فالأرض هي أساس أي نمو إقتصادي وعليه فإن ريكاردو ينسب القطاع الزراعي كسبب من الأسباب التي تؤدي الى حالة الركود أي النمو الصفري لأن المردودية لهذا الأخير متناقصة ومتفاوتة وركز على أن الإنسان قادر على تقويض تناقص الغلة.

يعني كذلك دافيد ريكاردو أهمية العوامل غير الإقتصادية في عملية النمو الإقتصادي كالعوامل الفكرية، الثقافية، الأجهزة التنظيمية، في المجتمع والإستقرار السياسي ويركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الإقتصادي من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل[2].

الفرع الثاني: المدرسة الكينزية

جاءت المدرسة الكينزية في ثلاثينات القرن العشرين لهدف معرفه أسباب الإنهيار الإقتصادي العالمي الحاد.

أولا: مدخل المدرسة الكينزية:

يعود تأسيس هذه المدرسة الى جون مينارد كينز" JOH N M .Keynes"حيث تم نشر كتابه الشهير تناول فيه أسس معالجة البطالة والضمان التشغيل الكامل في سنة 1936 النظرية العامة في التوظيف وسعر الفائدة للنقود الذي أحدثته الثورة كبيرة في الفكر الإقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة[3].

---

[1] كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الإقتصادي على عدالة التوزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية** دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتورة جامعة، أبي بكر بلقايد تلمسان،2012-2013

[2] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي**، الطبعة الأولى دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013

[3] نزار سعد الدين العيسي، **مبادئ الإقتصاد الكلي** ، دار الثقافة، دار العالمية الدولية، عمان، 2001، ص 219

ثانيا: دور المدرسة الكينزية في الإقتصاد

المدرسة الكينزية تعتمد بشكل أساسي على دور الحكومة في تنفيذ وتحفيز الإقتصاد[1] ويمكننا عرض لأهم أدوار المؤسسة في النقاط التالية :

تلعب الحكومة دورا هاما في تحسين الحالة الإقتصادية من خلال تنظيم الأسواق وخفض أسعار الفائدة وزيادة الإنفاق العام.

- من خلال توفير الخدمات الأساسية للشعوب مثل:

_ التعليم والصحة والنقل والسكن وتحسين حالتهم الاجتماعية؛

- تحفيز النمو عن طريق التوازن بين الإستهلاك والإدخار.
- دور الحكومة في تحسين التوزيع الداخلي من خلال القضاء على البطالة وزيادة الإنفاق العام والحد من الفوارق إجتماعية نرى أن المدرسة الكينزية تركز بشكل عام على دور الحكومة في تحفيز النمو الإقتصادي.[2]

الفرع الثالث: المدرسة الماركسية

شهد القرن الثامن عشر والتاسع عشر مجموعة من الأحداث السياسية والإجتماعية كالثورة الفرنسية (1799-1789) وإعلان إستقلال الأمريكي (1783) وأحداث الثورة الصناعية في بريطانيا بداية تقريبا سنة (1760) وما تبعها من هجرة العمالة من الريف وإستغلال الطبقة الرأسمالية لهم، كل ذلك كانت تمهيدات لظهور الفكر الإشتراكي في الإقتصاد[3].

أولا: نشأة ماركسية:

نشأت المدرسة على يد ماركس الذي كتب سنة 1843"نقد فلسفة قانون هيجل" والذي يبين فيه أن المجتمع المدني هو الذي يشكل الدولة. وعند قيام ماركس بدراسات أعمال الباحثين قام ماركس بإكتشاف أهمية العامل، وبين أن العلاقة بين الناس قائمة على علاقات الإنتاج المتمثلة في مصادر الطاقة، مواد أولية، عمال، وحسب دراسته إن نوعية الحياة الإجتماعية والسياسية والثقافية

[1] جون مينارد كينز النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود،القاهرة،دار النهضة العربية 1968ص154

[2] جون مينارد كينز،مرجع سابق 157

[3] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي** ، دار أسامة، الجزائر، 2004، ص 69

يحد بها نمط الإنتاج[1].

ثانيا : عوامل ظهور المدرسة الماركسية

إن الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية هي التي دفعت كارل ماركس على وضع نظريته بهذه الظروف التي عاشها كارل في بداية حياته مثل التناقصات التي جاء بها النظام رأسمالي بين طبقة العمال والطبقة الرأسمالية.[2]

إن تطور الكبير الذي شهد خلال القرن التاسع عشر تمثل في الإنتقال من دراسة الوقائع والأشياء بشكل مفصل وتحول نحو علم نظري يسعى الى تفسير تلك الوقائع، وإيضاح الصلة بينهما على أساس ديالكتيكي.

أدت إكتشافات الكبرى في مجال علم الطبيعة خلال القرن التاسع عشر إلى بلورة نظرية المادية، الجلدية، ومن أبرز هذه الكائنات الحية تتكون من خلايا إلى جانب نظرية داروين في التطور وقد ترافقت هذه التحولات العلمية مع واقع إجتماعي صعب، تميز بتدهور الأوضاع أغلبية السكان مقابل تمتع قلة قليلة بالثروة والإمتيازات وكذا الإضطهاد الكنسي الذي كان يمارس شتى الضغوط على المجتمع الأوروبي[3].

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

يعود النمو من أحد الأهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها لأنه يعكس نجاح السياسات متبعة:

الفرع الأول: تعريف نمو الاقتصادي

يعرف بيروفانسوا النمو الإقتصادي بأنه: الزيادة المطردة في الدخل الحقيقي أو الصافي بقيمة الحقيقية.

[1] احمد الزاوي،رشيد مياد "**المدرسة المركسية وتفسيرها لظاهرة تاريخية**، مجلة الرؤى تاريخية للابحاث والدراسات المتوسطة،العدد02،أكتوبر 2021

[2] صلاح الدين شروخ، **مدخل في علم الاجتماع**، دار العلوم، النشر والتوزيع، 2008 ،ص 45

[3] صلاح الدين شروخ، مرجع سابق ، ص 47

يعرف زنت سيمون النمو الاقتصادي بأنه: التحسن الطويل الأجل لقدرة الدولة على المدى الطويل على تزويد السكان المتنوعين بشكل متزايد بمجموعة متنوعة من السلع الاقتصادية، ويستند هذا التحسن في القدرة على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجيا المطلوبة[1].

أما جون ريفوار: فيعرف النمو الإقتصادي على أنه التحول التدريجي للإقتصاد نحو الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية مع التركيز على أن الوضع الذي يصل إليه الإقتصاد يكون في إتجاه واحد نحو الزيادة المستدامة في هذه العوامل[2].

ونجد كذلك من بين التعريفات: يتجلى النمو الإقتصادي في الزيادة القابلية إقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك سواء كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا.[3]

ويتم تعريفه بأنه حدوث الزيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي على مرور الزمن أي نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهو ما يعني أن النمو الإقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشي للفرد ممثل في زيادة نصيبه من دخل الكلي.[4]

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي

يمكن التطرق لخصائص النمو الاقتصادي هي :

الزيادة المستمرة في الناتج المحلي أي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي(P, D, G) للدولة وهذا يعكس تحسن الإنتاجية الإقتصادية.

إن تحسين من معيشة الأفراد من خلال توفير فرص عمل جديدة وتحسين الأجور يساهم في زيادة الإنتاج.

الإستثمارات في مختلف القطاعات، سواء كانت إستثمارات حكومية أو خاصية تساهم في

[1] نزار سعد الدين العيسي، مرجع سابق، ص 33

[2] نزار سعد الدين مرجع سابق، ص 34

[3] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، الطبعة الاولى ،درا صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، 2005، ص37

[4] إسماعيل محمد بن قانة، **إقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجيات**، الطبعة الأولى، دار أسامة، للنشر والتوزيع ، عمان ،2012 ص

رفع الكفاءات الإنتاجية.[1]

يرافق التغيرات في هياكل الإقتصاد مثل التحول من الأنشطة الزراعية الى الصناعات والخدمات، يتضمن النمو تغيرات في التكنولوجيا الإنتاج وأنماط الإستهلاك ونقل موارد من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة.

زيادة التجارة أو الاستثمار الخارجي له تأثيرات على الاقتصاد العالمي أو من خلال تبني تكنولوجيا جديدة تؤثر على الاقتصادات الأخرى.

التوزيع الغير متساوي قد يتسبب في توزيع الفوائد بين مختلف الشرائح المجتمع، حيث قد يستفيد البعض من النمو بشكل أكبر من الأخرين لكن النمو الطويل الأمد قد يعزز في النهاية العدالة الإجتماعية[2].

الفرع الثالث: مراحل نمو الاقتصادي

تمر عملية النمو الاقتصادي بعدة مراحل متتابعة تعكس تطور بنية الاقتصاد وتحوله.

الجدول رقم (01 – 02)مراحل النمو الإقتصادي

المرحلة	الخصائص الرئيسية
المرحلة البدائية	_ إنتاج ضعيف، إقتصاد يعتمد على الزراعة بوسائل وأدوات بسيطة
مرحلة مجتمع العبودي	_ العبودية الزراعة، والعبيد، مزاولة الحرف كنشاطات اقتصادية وسياسية
مرحلة الإقطاعية	_ الارض بيد الإقطاعيين، فلاحون يعملون مقابل الحماية
المرحلة الرأسمالية	_ الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، السعي للربح والمنافسة، تطور الصناعة والتجارة والبقول
المرحلة الإشتراكية	_ الملكية الجماعية لوسائل الانتاج، العدالة الاجتماعية

المصدر: سيف الدين هيثم "تأمين البطالة" العمل العربي مصر 2000،ص 24

[1] بن لوصيف زين الدين، **تأهيل الاقتصاد الجزائري للإندماج في الاقتصاد الدولي**، جامعة سكيكدة ، الجزائر 2012

[2] رفيق نزاري، **استثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 74

المطلب الثالث: نماذج نمو الإقتصادي:

نماذج النمو الإقتصادي تعد أدوات تحليلية يعتمد عليها الإقتصاديون لدراسة كيفية تطور الإقتصاد على المدى البعيد، فيما يلي أبرز هذه النماذج :

الفرع الأول: نموذج بارو BAROU

في بداية التسعينات تم تعديل هذا الإتجاه الفكري بعض الشيء حيث نجم عن الأزمة السائدة في أوروبا ضرورة التدخل الدولة، مما يعني إعادة إعتبار لأهمية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي سياستها النقدية والمالية، كما أن ضعف النسبية هي أليات المتحدة الامريكية[1] أبرزت عدم الإهتمام بالنفقات العامة بصفة خاصة والسياسية المالية بصفة عامة، إذ هذا التطور الحديث في إبراز دور الدولة، يمثل أحد الإهتمامات الرئيسية لنظريات النمو الذاتي، وذلك من خلال دراسة التأثير المباشر للدولة على الإنتاجية الخاصة من خلال إستثمارات العامة وفي ظل هذا التوجه قدم BAROU سنة 1990 نموذجه في النمو الذاتي الذي تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي وعليه سنقوم بدراسة ماهية رأس المال العام والنموذج المقدم من طرف BAROU المحلل لمدى تأثير رأس المال العام لنفقات العامة على النمو الاقتصادي.

يبين النموذج بارو سنه 1990 أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتشتمل مشتريات من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا الى منتجين الخواص.[2]

وباستعمال هذه السلع فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى بالإضافة الى أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة، ويفترض أن دالة الإنتاج للمؤسسة تأخذ بالشكل التالي[3]:

$$Y = AL^{1-\alpha} - K_2^{\alpha} \times G^{1-\alpha} \rightarrow 0 < \alpha < 1$$

[1] رواكسي خالة، **أثر التكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في اقليم شمال افريقيا والشمال الاوسط** اطروحة الدكتوراه ،جامعة الجزائر 2013 ص40

[2] روبرت بارو، **محددات النمو الإقتصادي**، دار الكتابة الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، 1992 ، ص 57

[3] كيداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره ص51

حيث المردودية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة، أما المردودية المشتركة لرأس المال والنفقات العمومية فهي ثابتة مع إفتراض ثبات L وبالنسبة للمؤسسات فالنفقات العمومية تعتبر بالنسبة لها عوامل إنتاج خارجية معطاة وبدون تكلفة وتمويلها يكون من خلال الإقتطاعات الجبائية، يعتمد النموذج بارو في الناتج التي توصل إليها على المعادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع والخدمات.

$$Y = C + I + G + K + \delta K + G$$

C :ا لإستهلاك

I :الإستثمار

G : الإنفاق الحكومي

وبإفتراض أن الحكومة توازن ميزانيات بغرض الضريبة على الناتج الكلي بمعدل الثابت t واذا يكون الدخل متاح بالنسبة للعائلات وبناءا على ذلك فإن ذلك الإستهلاك تصبح على الشكل التالي:

$$C = (1 - S)(1 - t)$$

بتعويض المعادلة (3) في المعادلة (2) تصبح لدينا :

$$\mathrm{Y} = (1 - s)(1 - t)Y + K + \delta K + G$$

بما أن T=G=ty فإن المعادلة (4) تصبح على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{Y = (1 - S)(1 - t)Y + K + \delta K + ty}$$

$$\boldsymbol{\rightarrow y(1 - s)(1 - t)y - ty = k + \delta K + y = \frac{K + \delta K}{S(1 - t)}}$$

بتعويض ty مكان G في المعادلة رقم (1) فنتحصل على المعادلة التالية :

$$\mathbf{Y = AL^{1-\alpha} \times k^{\alpha} \times (ty)^{1-\alpha} = AK^{\alpha} \times L^{1-\alpha} \times t^{1-\alpha} y^{1-\alpha} \rightarrow y^{\alpha} = AL^{1-\alpha} \times K^{\alpha} \times t^{1-\alpha} \rightarrow \quad y = A^{\frac{1}{\partial}} K \times L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \times t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}}$$

وبمساواة المعادلة (6) في المعادلة (5) نجد أن :

$$\frac{\mathbf{K + SK}}{\mathbf{S(1 - t)}} = \mathbf{A^{\frac{1}{\alpha}} K \times L \frac{1 - \alpha}{\alpha} \times t \frac{1 - \alpha}{\alpha}} \rightarrow \frac{\mathbf{K + SK}}{\mathbf{K \times S(1 - t)}} = \boldsymbol{A^{\frac{1}{\alpha}}}$$

$$\rightarrow \frac{\mathbf{K^{\alpha}}}{\mathbf{K}} = \mathbf{S(1 - t) \times A^{\frac{1}{\alpha}} \times L \frac{1 - \alpha}{\alpha} \times t \frac{1 - \alpha}{\alpha} \times S}$$

بما أن الدولة تقوم بتحديد معدل الضريبة **t** الذي يصبح لها بتحديد حجم الإنفاق الكلي **G** ومعدل النمو الاقتصاد أي معدل الضريبة الذي يعظم النمو وذلك وفق العلاقة التالية :

$$\frac{\partial\left(K^{\alpha}/K\right)}{\partial t}=\left[-t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}+\frac{1+\alpha}{\alpha}(1-t)t^{1-\alpha/\alpha}\right]\text{SAL}\ \frac{1-\alpha}{\alpha}=0$$

$$\leftrightarrow \mathbf{t}=\frac{\mathbf{1-\alpha}}{\boldsymbol{\alpha}}(\mathbf{1-t})\leftrightarrow \mathbf{t}=\mathbf{1-\alpha}$$

تدل هذه النتيجة أن الدولة تستطيع أن تعود بتثبيت جزء ثابت من النفقات المخصصة للمنشآت القاعدية، والتي يبين عنها بالعلاقة التالية:

$$(\alpha-1)+t=G$$

حيث يبين بارو في هذا الصدد أهمية تدخل الدولة **Ly** بإفتراض أنه عليها في البداية تثبيت حجم النفقات العمومية المتساوية ل **a−1=G** وتقوم بالتالي بإقتطاع الضريبة جزافية على جميع (المداخيل والمساوية لـ**G** من أجل تمويل جميع النفقات.[1]

الفرع الثاني: نموذج سولو solow

نموذج سولو **solow** هو نموذج إقتصادي يستخدم لتحليل أسباب النمو الاقتصادي.

أولا: مدخل تمهيدي للنموذج

نموذج جديد للنمو الإقتصادي والذي كان بمثابة تقدم كبير بالنسبة للنموذج هارود دومار على نسبة من المشاكل التي تطرحها وظيفة الإنتاج بمعامل ثابت بدالة الإنتاج الكلاسيكية التي سمحت بدرجة كبيرة من المرونة وإحلال بين عناصر الإنتاج في نموذج سولو معامل رأس المال والعمل ليس ثابتين بل متغيرين وتعتمد عليه الهيئات النسبية رأس المال والعمل في الإقتصاد فضلا عن الإنتاج مثل النموذج هارود دومار.

إن نموذج سولو وضع لتحليل إقتصاديات الصناعية ولكن تم إستخدامه على نطاق واسع لدراسة النمو الإقتصادي في جميع أنحاء العالم بما في ذلك البلدان النامية، في نموذج سولو يفسر زيادة في العوامل الإنتاج عوامل الإنتاج "العمل ورأس المال " جزءا من نمو لأن هناك زيادة في السكان العمل والإستثمار "رأس المال".[2]

[1] كبداني سيد أحمد،مرجع سابق ص 52

[2] مدحت قرشي ،**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** ، داروائل للنشر، الاردن2007 ، ص 76

ثانيا: إنتقادات النموذج :

تعرض النموذج للعديد من الإنتقادات أهمها[1]:

_ إهماله لدور التقدم التكنولوجي في التأثير على النمو رغم أن هذا العامل يعد من عوامل الأساسية خارج النموذج؛

_ إفتراضه أن السوق يحقق التوازن بشكل تلقائي وهو إفتراض لا ينسجم مع واقع التقلبات في النظام؛

_ إعتماد على الإقتصاد الكلي والنماذج الرياضية عون مراعاة كافية للواقع العملي، مما يجعله نموذجا نظريا أكثر من كونه علميا في دول العالم النامي؛

_ تجاهله لتأثير الإستثمار على النمو رغم تركيزه على نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل؛

[1] سمير عبد الظاهر أحمد، محمد مدحت مصطفى، **النماذج الرياضية والتنمية الإقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع ،الأسكندرية ،1999

المبحث الثاني: مفهوم وأبعاد الأزمات المالية

واجه التطور الإقتصادي عدة أزمات إقتصادية فكانت قديما تنتج من ظروف خارج إرادة الإنسان كالجفاف والقحط والحروب.... ويرتبط مفهوم الأزمة المالية بما تحدث وحركات رؤوس الأموال عبر الدول من حالات عدم الإستقرار المالي، إذ تعد الأزمات الإقتصادية والمالية من الأزمات التي يشهدها إقتصاد الدول النامية خلال حقبة التسعينات، حيث تعد ظاهرة مثيرة للقلق والإهتمام بالنظر لأثارها العالمي.

المطلب الأول: أساسيات حول الأزمات المالية

خلال القرن التاسع عشر والعشرين حدثت أزمات بشكل دوري في إقتصاد العديد من الدول، وقد إرتبطت هذه الأزمات بعملية تشكل وتطور المجتمع الصناعي وكانت العواقب المتمثلة في إنخفاض الإنتاج، وتراكم السلع غير المباعة في السوق وتدمير الشركات وزيادة نسبة البطالة وإنخفاض الأسعار وإنهيار النظم المصرفية.

الفرع الأول: مفهوم الأزمة المالية

هناك العديد من التعريفات للأزمة المالية سنتطرق الى البعض منها:

مفهوم الأزمة:

لغة: يقول ابن المنظور في كتابه، لسان العرب[1]: أزِم: الأزِم: شدة العض بالفم كله وقيل بالأنياب وهي الأوزام، وقيل: هو يعضه ثم يكرر عليه ولا يرسله، الأزمة الشدة والقحط وجمعها إزم والأوزام: السنون الشدائد كالبوزام ويقال أصابتها أزمة وأزمة أي شدة.

الإصطلاحا: تشير الأزمة الى حالة من التراكم المستمر للأحداث والمواقف الغير متوقعة، والتي تؤدي إلى ضغوط شديدة على أطراف النظام، سواء داخله أو خارجه أو ماديا أو نفسيا.[2]

أما القاموس الانجليزي (اكسفورد) فقد عرفها على أنها فترة صعبة وحاسمة وخطيرة على

[1] بن مكرم بن علي، محمد ابن المنظور، **لسان العرب**، جزء الأول ، دارالأبحاث ، 2008 ص122،121

[2] محمد أحمد زيدان، **فصول الأزمة المالية والعالمية اسبابها وسياساتها اقتصادية**، المؤتمر الدولي بعنوان: أزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور العام الغربي والاسلامي، جامعة لبنان، مارس 2009، ص4.

إقتصاد بلد ما.[1]

تعرف الأزمة على أنها إضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الإقتصادية، فالذي يتمثل في إنهيار مؤسسة إمتدادا الى القطاعات الأخرى.[2]

وكما تعرف على أنها عبارة عن الأحداث تهدد الكيان المنظمة أو المؤسسة أو الدولة أو الإقليم وتشتمل هذه في طياتها خطرا للأحداث بالمفاجأة، أو قد تكون نتيجة تراكمات أحداث معينة وسرعة وتيرة هذه الأحداث يضع متخذ القرار تحت ضغط الوقت وضرورة اتخاد القرار المناسب للإدارة الأزمة وحله.[3]

ومن أبرز التعريفات للأزمات العالمية تعريف MISHKINF 1996 بأنها عبارة عن إختلال في الأسواق المالية يؤدي الى زيادة مشكلات الإختيار معاكس، تقديم المؤسسات المالية إئتمان الى عملاء ذوي المخاطر المعنوية التي تنتج عن جدارة الإئتمانية منخفضة مما يؤدي الى عدم قدرتهم على السداد، كذلك تنتج المخاطر المعنوية من المشكلات التي قد تواجه المقرضين (البنوك) نتيجة إتجاه المقرض الى الإستثمار في المشروعات ذات درجة مخاطر مرتفعة حيث قد تسبب خسائر للمقرض في حالة عدم السداد، ومشكلة الإختيار المعاكس والمخاطر هذه والسابق الإشارة إليها التي تجعل السوق غير كفيء بمعنى إخفاض قدرتها على أداء دورها كقناة لتمويل المستثمريت ومن هنا نستنتج كمفهوم مطلق تستخدم دلالة على أزمة المالية في أغلب الأحيان إما على أزمة مصرفية أو أزمة مديونية أو أزمة مالية.[4]

الفرع الثاني: أسباب الأزمة المالية

يرجع السبب الأول والأساسي للأزمة المالية العالمية الى تضخم حجم الأصول المالية المديونية وخاصة لدى المؤسسات المالية، فقد عملت هذه المؤسسات المالية إلى مبالغة أصول المديونية بالمقارنة

[1] Oxford lermers prochet dictionnary frited in china edited by victoria bull 2015

[2] غزازي عماد، **ازمات النظام المالي العالمي**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية،2014 ،ص37

[3] طالبي صلاح الدين، **تحليل أزمات الاقتصادية العالمية الأزمة العالمية**، مذكرة ماجستير علوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان، 2008،ص

[4] محمد الأمين ولد طالب، **دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية "حالة البنك" المركزي الأوروبي BCE وأزمة المالية**، أطروحة دكتورة، جامعة خيضر محمد بسكرة 2015-2016 ص70

بما تملكه من أصول ملكية وهو ما يعرف بإسمه الرافعة المالية leverage.[1]

أولا: زيادة أحجام المديونية مباشرة:

وكما هو معروف هناك بشكل ما نوعان من الأصول المالية أصول تمثل الملكية وأصول تمثل المديونية، أما الأصول التي تمثل الملكية فهي أساسا ملكية الموارد العينية من أراضي ومصانع وشركات، وهي تأخذ عادة شكل أسهم وهذه الأصول تكاد تندمج في الأصول العينية، بالنسبة لهذه الأصول من الأصول المالية فهناك عادة حدود لما يمكن إصداره منها حقا إنه يمكن المبالغة بإصدار أسهم بقيمة مالية مبالغ فيها تزيد عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها.[2]

ولكن يظل الأمر محدودا لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية أما بالنسبة للشكل الآخر من الأصول المالية وهو "المديونية" فيكاد لا توجد حدود على التوسع فيها، وهذا أصل المشكلة، فقط بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول المديونية وهي ليست مجرد مديونيات شخصية وانما تأخذ عادة شكل المديونيات قابلة للتداول في الأسواق المالية، وبالتالي فهي أشبه بالمديونيات العامة، يتمثل جزءا من الثروة والمالية المتداولة.

وكانت التجارب التاريخية السابقة قد تطلب ضرورة وضع الحدود على هذا التوسع في الإقراض ومن هذا إستقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية على ربط حدود التوسع في الإفتراض بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة فالمدين يجب أن يمتلك حد أدنى من الثروة حتى يستدين خاصة.[3]

كذلك يمكن ملاحظة نفس النتيجة بمقارنة نمو قروض المصارف بالمقارنة بالودائع فيها، فالودائع هي المصدر الرئيسي لتمويل البنوك والتوسع في الإقراض لما يتجاوز هذه الودائع يعني زيادة كبيرة في دائنية البنوك وهذه الزيادة الكبيرة في الإقراض تعني مزيدا من المخاطر إذا تعرض بعض المدنيين المشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للأزمة العقارية وتظهر البيانات في هذا الصدد...

النمو الكبير في الأصول والقروض للمصارف الأمريكية خلال الفترة الأخيرة فقد إزدادت الأصول

[1] يوجي فارجا، **أزمة النظام الرأسمالي**، دار التقدم، بيروت ص 126

[2] يوجي فارجا، مرجع سابق، ص 127

[3] زينة نعمة سويهي،مرجع سابق ص 54

المصرفية للمصارف الأمريكية بمقدار 1915 مليار دولار في الودائع المصرفية[1]، أما منطقة اليورو فقط إزدادت الأصول للمصارف الأوربية خلال الفترة نفسها بمقدار 4639 مليار يورو مقابل زيادة فقط 2426 مليار يورو لودائع هذه المصارف خلال الفترة نفسها وتعكس هذه الأرقام بطبيعة الحال التوسع الكبير في الإقراض لهذه المصارف.[2]

ثانيا: نقص أو إنعدام الرقابة والإشراف على المؤسسات والأدوات المالية

تتمتع المؤسسات المالية الكبرى بثقة عالية من الجمهور بسبب مكانتها المالية: ما جعلها تجذب المستثمرين والمقترضين وفي مؤسسات المالية أخرى وقد زاد الإقبال على الأدوات المالية التي تصدرها رغم تعقيد بعضها وصعوبة فهم مخاطرها حتى من قبل المختصين: مستندا إلى شهرة هذه المؤسسات[3].

رغم أن القواعد المحاسبية الحديثة ساهمت في توحيد عرض البيانات المالية وزيادة شفافيتها، إلا أن بعض هذه القواعد تحتوي على ثغرات ما أتاح إمكانية إخفاء الحقائق المالية باستخدام خبرات محاسبية، متراكمة وأدى الى ظهور ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية ***Creative* Accounting** والتي تمثل في حقيقتها نوعا من التحايل باستغلال تلك الثغرات[4].

تفاوتت الرقابة على المؤسسات المالية: حيث خضعت البنوك التجارية للرقابة الصارمة من البنوك المركزية نظرا لأهميتها الإقتصادية مما أدى الى تطوير معايير دولية للرقابة، اما باقي المؤسسات المالية فشهدت ضعفا في الرقابة وتعددا في الهيئات المشرفة، ما خلق ثغرات ومناطق رمادية في النظام المالي ساهمت في تفاقم الازمات.

ساهمت المؤسسات التصنيف الإئتماني في تفاقم ارض الإضطرابات المالية إذ اعتمدت أساليب موحدة لتقييم الأدوات المالية جديدة دون فهم كافي لمخاطرها، مما يمنحها مصداقية زائفة كما افترقت منهجيات التقييم للموضوع، وشابها تضارب مصالح بين الحماية المستثمرين وخدعة مصدري الأدوات

[1] زينة نعمة سويهي ،المرجع سابق ص54

[2] أحمد زين الدين، **طبيعة الأزمات الاقتصادية ودوافعها الرئيسية**، دار الاسراء للنشر وتوزيع، عمان2007، ص45

[3] فؤاد مرسي، **مشكلة الاقتصاد الدولي المعاصر**، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 1984 ص 35

[4] فؤاد مرسي، المرجع السابق ص56

المالية، في ظل غياب رقابة كافية، وقد أدى تزامن هذه العوامل من العوامة الى تعميق الأزمة المالية وانتشار آثارها عالميا مهددا الثقة في النظام المالي العالمي[1].

ثالثا: التقلبات في أسعار الفائدة العالمية والتدفقات الرأسمالية

لقد احتلت حركة الفائدة العالمية لاسيما في البلدان الصناعية الكبرى أهمية متزايدة بالنسبة للاقتصاديات الأسواق الناشئة والدول النامية في جميع أنحاء العالم وذلك نظرا للتكامل والمتزايد والاندماج بين الأسواق المال العالمية.

تشير الدراسات انه مابين 50 -78% من إجمالي الأموال من فترة التسعينات إلى الدول النامية غير أن حدوث لإرتفاع مفاجئ في أسعار الفائدة في البلدان الصناعية الكبرى أدى الى تحول إتجاه التدفقات الرأسمالية، مما عرض الأنظمة مالية ضعيفة في بلدان النظام المالي بأكمله.[2]

الفرع الثالث: أنواع الأزمات المالية

يتميز الصندوق النقد الدولي بين أربعة أنماط من الأزمات المالية الدولية، تتمثل في الأزمة المالية Bankinocrisis والأزمة المصرفية Currency cruo وأزمة العملة الهيكلية أوالشاملة Systémique Financial Crists وأخيرا أزمة الديون الخارجية [3] Forgign Debt crisis وسنتناول هذه الأنواع فيما يلي:

أولا: أزمة العملة Currency crus

تحدث عن الأزمة العملة عندما يقع الهجوم على قيمة العملة المحلية للدولة (ماليا عن طريق المضاربة)، وهو الأمر الذي يؤدي الى تخفيض قيمة هذه العملة الى تدهور وهبوط قيمتها بشكل حاد أو قد يدفع بالسلطات النقدية الى استنزاف نسب كبيرة من احتياطاتها الدولية ورفع أسعار الفائدة وذلك حفاظا على قيمة عملتها المحلية، ويتم إعتماد مؤشر ضغوط المضاربة على العملة كمعيار لذلك حيث يتم تشكيل هذا المؤشر من خلال مزج تغيير سعر الصرف العملة بتغيير مستويات الاحتياطات

[1] كريم بودخدخ،**إتجاه السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي بين تحفيز الطلب وتطوير العرض**،دراسة حالة الجزائر 2001-2014،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص34

[2] طالبي صلاح الدين، مرجع سابق،ص47

[3] خميس خليل، **الأزمات الإقتصادية والمالية وأثارها على المسارات التنمية**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية -عدد 05 ديسمبر2016 ،ص 123

الرسمية ومعدلات الفائدة باعتبارهما يؤشران عن كثافة الدفاع السلطات النقدية عن سعر الصرف العملة، وتحدث أزمة العملة عندما يتغير هذا المؤشر بالنسبة الى قيمته متوسطة بأكثر من مرة ونصف الإنحراف المعياري[1].

ثانيا: الأزمة المصرفية Bankinog Crisis

تشير الأزمة المصرفية الى وضع تؤدي فيه التغيرات والمشكلات الفعلية الظاهرة والكاملة التي يعاني منها البنك الى عجزه عن سداد إلتزاماته وقد يتطلب الأمر التدخل من جانب الحكومة وذلك لتقديم المساعدة والحيلولة دون تدهور الأوضاع.

ويعتبر Hillالأزمة المصرفية بأن فقدان ثقة المودعين بالمصارف، وقيام الشركات والمتعاملين مع المصارف سحب إيداعتهم، ويشيروا براونbrown الى تلازم أزمة المصارف مع أزمة السيولة بمعنى أن أزمة المصارف هي أزمة السيولة، والتي تنشأ نتيجة اضطرابات في النظام المصرفي ويؤكد في تحليله على أن الأسباب الأزمة التي تصيب مجمل إقتصاد الدولة ما، هي في الأصل أزمات مصرفية، حيث أن الإنسحاب المفاجئ للأموال او السيولة من الدولة مما سيؤدي الى أزمة شاملة[2]. وعليه يبقى أمام هذه البنوك التوجه نحو البنك المركزي كأخر ملجأ للإقراض والذي يعمل على إيجاد حل لهذا النوع من الأزمات تفاديا لإنتقالها الكامل النظام المصرفي ومنه يمكن القول أن الأزمة المصرفية تتخذ شكلين:

- **الأزمة المصرفية العادية:** التي قد تهتز فيها قدرة بعض المصارف على الوفاء بإلتزاماتها نتيجة لزيادة الأصول الغير منتظمة، مما يؤدي الى تأكل قاعدتها الرأسمالية.
- **الأزمة المصرفية النظامية:** أين يصاب النظام البنكي برمته بشكل الكامل وتدفع حتى بالبنوك السلمية الى إقفال أبوابها، إذ أن ضعف عدد كبير من البنوك يزعزع الثقة في النظام المالي عموما ولعدم إمكانية التمييز بين البنوك الضعيفة والبنوك السليمة وذلك بسبب عدم وضوح المعلومات، فإن المودعين ونظرا لخوفهم من بعض المشاكل التي يمكن أن تتعرض لها البنوك، يتجهون الى سحب

[1] خميس خليل، المرجع سابق ،ص 124

[2] رجاء خيضر، عبود موسى الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الإقتصادية والإدارية والمالية**،جامعة بابل 2012، ص 22

نقودهم مهما كانت حالة البنك وهو ما يسبب الذعر المالي.[1]

ثالثا: أزمة الأسواق المالية Systémique Financial Crists

تحدث أزمة الأسواق المال نتيجة لما يعرف إقتصاديا بظاهرة النفقات، حيث تشهد أسعار الأصول ارتفاعا مبالغا فيه يتجاوز قيمتها الحقيقية، بشكل غير مبرر وينتج هذا عادة بسبب إرتفاع غير طبيعي في أسعار الأصول أو الأرباح المتوقعة منها، مما يؤدي الى زيادة الطلب على هذه الأصول غير أن هذا الإرتفاع يكون غير مستدام وسرعان ما ينهار عند انكشاف حقيقة أن قيمة الفعلية لتلك الأصول أقل بكثير من أسعارها السوقية، مما يخلق فجوة بين القيمة الحقيقية وسعر السوق وتنعكس هذه في الصورة الأزمة المالية.[2]

رابعا :أزمة الديون الخارجية Forgign Debt Crisis

وتحدث أزمة الديون الخارجية عندما تجد الدولة نفسها عاجزة عن صدمة أعباء ديونها الخارجية من فوائد وأقساط وذلك سواء كان هذا الدين الخارجي دينا رسميا أو تجاريا.

وتوصف أزمة المديونية بأنها الأزمة التي تواجه الدولة في حالة عدم قدرتها على الوفاء بفوائد ديونها الخارجية، وتحدث هذه الأزمة لأسباب متعلقة بالاقتصاد الكلي في ارتفاع مستوى التضخم وعجز الحساب الجاري والتوسع المفرط في الاقتراض، وعادة ما يطلق على القرض الخارجي بالقرض السيادي والقرض المقدم للقطاع الرسمي الحكومي لدولة ما أو قرض قطاع الخاص مضمون من قبل الدولة المقترضة.[3]

المطلب الثاني: الأزمات المالية خلال القرن العشرين

بعد القرن العشرين من أكثر الفترات الزمنية اضطرابا في التاريخ الحديث، حيث شهد القرن العشرين سلسلة من الأزمات العميقة، التي تركت أثارا كبيرة على جميع أنحاء العالم.

---

[1] حسن عطا الرضيع، **الأزمات المالية العالمية أسبابها وتداعيتها وسبل علاجها**، أطروحة الدكتورة، جامعة القران الكريم وتاصل العلوم، السودان، 2014، ص44

[2] غزاري عمان ،**أزمات النظام المالي العالمي أسبابها وتكاليفها الاقتصادية مع إشارة خاصة للازمة المالية العالمية لعام 2008**، جامعة المدية، المجلة الجزائرية الاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر2014،ص38

[3] رجاء خيضر، عبود موسى الربيعي، مرجع سابق ص 56

الفرع الأول : أزمة الكساد العظيم 1929

يعتبر الكساد الكبير الذي بدأ عام 1929 من أبرز المحطات السوداء في تاريخ الإقتصاد الحديث، حيث إندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية وسرعان ما امتدت أثارها الى مختلف دول العالم.

أولا: تعريف بأزمة الكساد العظيم لسنة 1929

تعد هذه الأزمة من أشهر الأزمات المالية التي شهدها الإقتصاد العالمي وأقواها أثرا فبعد الأزمة التي إجتاحت معظم الدول العالم خلال السنوات الحرب العالمية الى أن شهدت فترة ما بعد الحرب نوع من الإستقرار في العلاقات النقدية والمالية والدولية لكن هذا الإستقرار سرعان ما اختفى وظهرت اختلالات في كل المجالات ومختلف العلاقات النقدية والمالية وهو ما ادى الى انفجار أزمة أكتوبر1929 [1].

ثانيا: أسباب أزمة الكساد العظيم لسنة 1929

هناك الكثير من الأسباب التي أدت الى حدوث الأزمة ومن بين هذه الأسباب[2]:

أ.بيع على المكشوف :

مع بداية الانخفاض في الأسعار الأوراق المالية أصبح المضاربون يقومون بعملية البيع على المكشوف، وذلك ببيع الأسهم التي ليس في ملكيتهم بأسعار محددة سلفا، على أمل شرائها عند انخفاض السعر المشتري بعد جني الأرباح ولعل الإنتشار الواسع لهذا النوع من البيع وبصورة فوضوية آنذاك قد ساعد كثيرا في تعميق الأزمة.

ب.ممارسة الغش والخداع:

ومن هذه الأعمال تتمثل فيما يلي :

- شراء بغرض الإحتكار حيث قام المضاربين لكافة الاوراق الموجودة في السوق الثانوية بغرض السيطرة على سوق الاوراق المالية من جهة وإعادة بيعها بأسعار مرتفعة؛
- قيام السماسرة بتلاعب على العملاء دون ذلك بإعطائهم معلومات خاطئة ومضللة، تشجيعهم على إبرام الصفقات ببيع أو شراء دون أن تكون في ذلك مصلحة لهم، مما أدى بفقد العملاء ثقتهم بالسماسرة،

[1] Christophe BIOT petit manul de strategies de sortie de crise Revue de L'ofce,Juillet 2003,P377

[2] منير ابراهيم الهندي، **الأوراق المالية وأسواق رأس المال**، منشأة المعارف الإسكندرية ،2002 ،ص174

مما جعلهم يديرون صفقاتهم بأنفسهم وهذا ما أدى الى زيادة عرض الأوراق المالية في أسواق المالية وبالتالي ساهم في جزء من الإنهيار؛

- التلاعب في الأسعار الأوراق المالية عن طريق شخصين أو أكثر حيث يقومون بإحداث تغيرات مفتعلة في أسعار الاوراق المالية بغرض تحقيق الربح وأغلبيتهم من قاموا بهذه الإتفاقيات سماسرة عاملين في بعض المؤسسات التي لها أوراق متداولة؛

- البيع الضروري وهو نوع من الممارسات التي تستعمل للتحايل على المتعاملين وهو عبارة عن اتفاق بين المتعاملين أو أكثر ببيع أو شراء ورقة معينة لبعضهم البعض للإيهام المتعاملين الاخرين أن الأسهم تمتاز بحركة وأن هناك أرباح تجني من الاجواء العملية[1]؛

ج. نسبة هامش الأمان في البيع النقدي الجزئي:

والتي كانت تتصف بالمالة 10% الكثير قد اتجه الى تصفية معاملاتهم المرتبطة بالشراء النقدي الجزئي وذلك ببيع الأوراق محل المعاملة وذلك بسبب فقدان الثقة قي أسواق أن تستعيد توازنها مما أدى الى الرفع من الأوراق ونجد عن ذلك المزيد من التدهور في الأسعار[2].

ثالثا: خصائص الأزمة الكساد العظيم 1929:

يمكن إبراز أهم الخصائص في النقاط التالية[3]:

- تسببت في زعزعة الإستقرار في النظام الرأسمالي بكامله وكان لها صفه دورية انطلاقا من ارتباطها الوثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمال.
- انخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنوك الأمريكية الى 2.6 في الفترة(1930-1933)مقابل 5.2% سنة 1929 في بداية الأزمة كان الإرتفاع في أسعار الفائدة ناجما عن تزايد الطلب على القروض لكن مع استمرار الأزمة انخفضت الطلبات على القروض سبب زيادة قروض رؤوس الأموال.

[1] منير ابراهيم الهندي، مرجع سابق، ص 175

[2] منير ابراهيم الهندي، مرجع سابق، ص176

[3] رضوان عطوان، **الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000،ص102

- استمرار الأزمة لفترة طويلة نسبيا حيث استقرت أربع سنوات.
- عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33% كما أفلس بعض البداية عام 1923 حتى منتصف 1983 اكثر من 1000 بنك اي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الأمريكية.
- إنهيار النظام الذهبي في معظم الدول وتدهورت القدرة الشرائية لمعظم المعاملات.
- شملت الأزمة العالم كله وذلك لتأثر الأسواق المالية الدولية الأمريكية ما جعلها أزمة عالمية.

الفرع الثاني: أزمة الإثنين الأسود 19 أكتوبر 1987

حدث في يوم الإثنين أكتوبر 1987 أزمة مالية عالمية هزت أسواق رأس المال في الولايات المتحدة الامريكية ثم انتقلت الى عداوها الى الأسواق المالية العالمية[1].

أولا: نشأة أزمة الإثنين الأسود 19 أكتوبر 1987

إندلعت أزمة أكتوبر 1987 في ظل ظروف اقتصادية ومالية معقدة حيث شهدت أسواق المالية الدولية ارتفاعا كبيرا ومطردا في أسعار السهم خلال الفترات الفائتة مما خلف فقاعة سحرية غير مستنده الى الأسس إقتصادية قوية، هذا الإرتفاع المبالغ فيه تلاه انخفاض مفاجئ وسريع في الأسعار مما سبب في حالة من الذعر والهلع في الأسواق.

ساهمت عوامل أخرى في تفاقم الوضع، من بينها إرتفاع أسعار الفائدة وتغيرات في قيمة الدولار الأمريكي، إضافة الى الإعتماد المتزايد على أنظمة تداول الالكتروني، هذا التفاعل بين العوامل الاقتصادية والتقنية أدى الى الاهتزاز كافة المستثمرين وانتشار الأزمة من الأسواق الأمريكية الى الأسواق المالية العالمية.

ثانيا: أسباب الأزمة الإثنين الأسود 19 أكتوبر 1987

هناك العديد من الأسباب التي أدت الى نشوب أزمه أكتوبر 1987، ونقوم بإدراجها وفقا لجدول التالي الجدول :

[1] بن يوب فاطمة، **العولمة المالية جذور واقع وآفاق**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة 2004 ،ص 09.

جدول (رقم 01-03): أسباب الأزمة أكتوبر 1987

السبب	الشرح
أسباب متعلقة بالسوق	- تباين التفسيرات حول ما إذا كانت الأسواق المالية تتمتع بكفاءة. - البعض إعتبر الأزمة نتيجة مبالغ فيها من قبل المستثمرين. - أخرون رأوا أنها تصحيح متأخر لأوضاع غير مستقرة. - ضعف كفاءة السوق في التعامل مع المعلومات الاقتصادية أدى الى تضخم الأزمة.
أسباب تنظيمية	- بعض التفسيرات ربطت الأزمة بأساليب التنظيمية التي طبقت من منذ السبعينات. - اعتماد على أساليب التداول الألي والتجارة المشتقات مثل "برامج" " مراجعه المحافظ" ساهم في تسريع الإنهيار.

المصدر:منير ابراهيم هندي الأوراق المالية وأسواق الرأسمال، منشآة المعارف، بالاسكندرية ،مصر، 1999، ص 593

يمكننا إدراج أسباب أخرى من بينها[1]:

- إستمرار عجز الميزانية الأمريكية؛
- تراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى؛
- إعماد الكبير على الأنظمة الإلكترونية في تنظيم في تنفيذ أوامر البيع والشراء؛
- ارتفاع أسعار الفائدة؛

[1] لبعل فاطمة، **إنعكاس الأزمة المالية العالمية 2008 على الصادرات النفطية لدول العربية**، أطروحة الدكتورة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015-2016،ص15

ثالثا: نتائج الأزمة الإثنين الأسود 19 أكتوبر 1987

مقارنة مع بداية أكتوبر 1986 فإن مؤشرات أسعار الأوراق المالية عند بداية اكتوبر 1987 قد توجهت نحو الصعود حيث سجلت زيادة في كل من اليابان والمملكة المتحدة بما يقارب 48% وكان بالولايات المتحدة الأمريكية يقدر ب 43% بينما سجلت أدنى مستوياتها في كل من فرنسا وألمانيا حوالي 6% و 1% على التوالي ويتضح أن إنهيار الأسعار في أزمه أكتوبر 1987 كان أشد وأعنف من الأزمة الإقتصادية الكبرى 1929 ، ذلك لأنها تجاوزها من حيث الخسائر الثروات الى ما يقارب الضعف.

والجدول التالي يوضح خسائر الثروات نتيجة إنهيار مؤشرات الأسواق المالية[1] :

الجدول (01-04) : خسائر الثروات على أثر إنهيار البورصات في شهر أكتوبر 1987

الدولة	خسارة الثروات	رأسمال السوقي	الدولة	خسارة الثروات	رأسمال السوقي
الو.م.أ	690	3170,9	تايلاند	1,7	5,9
اليابان	348.5	2764,1	إيطاليا	19,2	127,1
بريطانيا	2.7	815,9	بلجيكا	51,7	50,3
استراليا	83,8	208,3	السويد	14,2	73,8
كندا	60,1	266	المكسيك	11,7	30,1
ألمانيا غربية	55,9	2511	سنغافورة	11	26,9
فرنسا	49,4	196,7	النرويج	5,2	17,3
هونغ كونغ	41,8	96,7	يوزيلندا	4,6	14,8
سويسرا	37,7	163,4	الدنمارك	2,1	20,6
هولندا	24,7	00,1	فلندا	1,7	19,7
اسبانيا	25,5	88,4			

المصدر: بوكساني رشيدة ،معوقات أسواق المالية العربية وسبل تفعيلها،أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر،ص18

[1] بوكساني رشيدة، **معوقات أسواق المالية العربية وسبل تفعيلها**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006 ،ص184

وبالرغم من أن إقتصاد العالمي قد إستعاد عافيته بحيث لم يتسبب هذا الإنهيار في الحد من الاستهلاك العائلات على النحو الذي يتقلص معه حجم الإستثمار لقلة الإدخار مما كان يمكن أن يساعد على إنتشار البطالة والكساد، وقد تمكنت البورصات بعد ذلك من الإستعادة أنفاسها من خلال العودة الى مستويات الأسعار التي كانت مثل الإنهيار وذلك بعد أشهر قليلة فقط[1].

الفرع الثالث: أزمة الأسواق المالية الأسيوية 1997

بعد أكثر من 30 عاما من النمو الإقتصادي السريع، وجدت دول الجنوب شرق أسيا نفسها أمام واحدة من أعنف الأزمات الإقتصادية في العالم.

أولا: نشأة أزمة الأسواق الأسيوية 1997

شهد العالم أزمات مالية كثيرة تتفاوت من حيث الإنتشار إلا أن أزمة جنوب شرق أسيا 1997 والأزمة المالية العالمية 2008 تبقى أخطر وأشد أزمة، إن الأزمة التي إندلعت في البلدان جنوب شرق أسيا في منتصف العام، فبمجرد أن ضربتها الأزمة أعلن صندوق النقد الدولي الذي يقوم الإستجابة الدولية الرسمية أن هناك عيوبا في تطبيق هذه البلدان للنظام رأسمالي، وبصفة خاصة في أسواقها المالية وهي التي أدت الى تلك الأزمة ضربت أسرع الإقتصاديات نموا في العالم كله، اذا لم يستطيع أحد ينكر أن النجاح الكبير الذي حققته هذه البلدان في مجال النمو الاقتصادي خلال عقدين الماضيين وكانت الأزمة كذلك أعنف أزمة مالية تضرب الأسواق الناشئة منذ أزمة مديونية للبلدان المتخلفة في عام 1982 وتمكن الأزمة نتيجة لذلك عن تحريك أكبر عملية مساندة مالية تشهدها الأسواق رأس المال الناشئة وتميزت الأزمة بأنها كانت أقل أزمات مالية توقعا[2].

ثانيا: أسباب الأزمة الأسيوية 1997

شهدت التسعينات القرن الماضي تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال فنمو الدول الناشئة، غير أن أواخر عام 1996 سجلت ارتفاعا بمعدل التضخم نتيجة هذه تدفقات وتباطؤ الصادرات، مما أدى إلى

[1] بوكساني رشيدة، مرجع سابق ص 185

[2] احمد يوسف الشحات، **الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة الجنوب شرق أسيا**، دار النيل للطباعة والنشر، مصر،2001، ص46.

انخفاض قيمة العملات الآسيوية، وبما أن الديون هذه الدول كانت قصيرة الأجل ومقدمة بالدولار فقد أدى الى زيادة تكلفة خدمة الدين .

وتتمثل هذه الأسباب في[1]:

- ⇦ الانخفاض الحاد في قيمة الباهت التايلندي اعتماد طويل على النظام الصرف الثابت مما زاد من الاقتراض الخارجي وعرض القطارين المالي والتجاري الى المخاطر[2]؛
- ⇦ التحول المفاجئ والكبير في وجهة تدفق رؤوس الأموال حيث إنخفضت من 93 مليار دولار سنة 1996 الى 12 مليار دولار 1997 ظل ضعف الأسس الاقتصادية[3]؛
- ⇦ العجز الكبير في الحساب الجاري لدى بعض الدول، ما جعلها تعتمد على رؤوس الأموال الأجنبية لتمويله في ظل ضعف الرقابة المصرفية وسوء تقييم المخاطر الديون[4]؛
- ⇦ اعتماد الدول على هذه التدفقات لتمويل العجز في الموازنات العامة مما ضاعف من حجم الديون الخارجية؛[5]
- ⇦ تزايد المضاربات على أسعار الصرف، ما دفع الدول لرفع أسعار الفائدة فتنتج عن ذلك تحول مستثمرين الى ودائع المصرفية وبيع مكثف للأسهم والسندات مما أدى الى انهيار الأسعار نسبية بلغت بين 25%الى 50%؛[6]

وعموما يمكن تلخيص الأسباب التي كانت وراء أزمة دول الجنوب شرق أسيا ترجع الى أربعة نقاط يمكن إجمالها فيما يلي[7]:

⇦ ضعف الأداء على المستوى الكلي.

---

[1] يوسف سعداوي، **الأزمات المالية العالمية الأسباب ونتائج المستخلصة منها**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد2009،46،ص43

[2] علي أحمد درج الدليمي، **الأزمات المالية العالمية مع التركيز على أزمة الولايات المتحدة الامريكية**، عام 2008 ،جامعه الانبار، المجلة 3العدد 5ص210

[3] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديون المطبوعات الجامعية،الجزائر،2013،ص300

[4] صلاح الدين حسين السيسي، **بورصات الأوراق المالية أهمية الأهداف السبل "مقترحات النجاح** "الطبعة الأولى، عالم الكتاب، القاهرة،2003،ص83

[5] حسن حسي، مرجع سبق ذكره ص18.

[6] حسن حسني، **تداعيات الازمة المالية العالمية على مستوى الدولي والاقليمي** ،مجلة المدير العربي، العدد 191 ،جماعة الادارة العليا،2010،ص10

[7] عبد القادر بلطاس، **تداعيات الأزمة المالية العالمية**، مجلة اقتصاد الجديد،الجزائر،2003،ص106.

⇦ هشة السياسة المالية المحلية.

⇦ هشة السياسة المالية الخارجية.

⇦ التغيير المفاجئ في المحيط الخارجي.

الجدول رقم(01–05) :مؤشرات الضعف اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا سنة 1996

البلد	رسملة السوق	نسبة الدين الى رأسمال	إئتمان البنك	الدين الخارجي
إندونسيا	40	310	55,4	177
كوريا الجانبية	28,6	518	57,6	193
ماليزيا	310	150	89,8	41
الفليبين	97,3	160	49	80
	55	250	100	100

Source :Rudidorbush. M Alaysi Cridis :was it different Preventing curency crises in Emerging maeket N.B.E janurary 2002p12

المطلب الثالث: أزمات المالية خلال القرن الواحد والعشرون

سنحاول في هذا المطلب التطرق الى بعض الأزمات التي شاهدها القرن الواحد والعشرون ومن بينها الأزمة العالمية المالية 2008 ثم أزمة السيادة الأوروبية، وأزمة فيروس كورونا.

الفرع الأول أزمة الرهن العقاري 2008

تعتبر أزمة الرهن العقاري من أكثر الأزمات خطورة حيث صنفها البعض بأنها أكبر من أزمة الكساد العظيم.

أولا: نشأة أزمة (الرهن العقاري 2008)

بدأت بوادر الأزمة تظهر للكيان منذ سنة 2007 عندما انفجرت فقاعات الرهن العقاري التي أنجزت عن عجز العائلات الأمريكية عن سداد أقساط القروض العقارية متدنية العودة والتي بلغت قيمتها 2.5 تريليون دولار وهذا ما أدى الى خسائر لأكبر مؤسستين في الرهن العقاري "فريديك مارك وفاني ماي "ولقد خصص البنك الفيدرالي 200 مليار دولار لمساعدتها.

فقامت المؤسسات المالية بتقديم قروض هائلة للتمويل بلغت حوالي 11 تريليون دولار لشراء المنازل، ثم قامت ببيع هذه القروض لشركات التوريق وإعادة الإقراض ما حصلته في التمويل العقاري جديد مرات متتالية وذلك بأسعار أكثر من قيمتها الإسمية إعتمادا على ما تدره من فوائد وفي المقابل قائمة المقترضون أصحاب المنازل بإعادة الرهن عقاري بعد تقويمها بمبالغ أكبر من قيمتها الأصلية والحصول على قروض مؤسسات مالية أخرى والتي بدورها باعت هذه القروض لشركات التوريق التي أصدرت بموجبها سندات وطرحتها في الأسواق المالية للتداول، ولها تشبع السوق العقاري وقل الطلب إنخفضت أسعار المنازل والعقارات، وفي ظل تزايد الفوائد وعدم قدرة أصحابها على إعادة بيعها أو رهنها وحصول على قروض جديدة توقفوا عن سداد أقساط القروض وفوائدها[1].

هذا ما دفع البنوك الى حجز هذه العقارات، الذي وصل 93% من حجم العقارات الممولة بالقروض العقارية وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي، ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحت نسبة العقارات أقل بكثير من قيمة القروض فضلا على عدم إمكانية هذه المؤسسات ببيعها للركود الحاصل في سوق العقارات الممولة بالقروض العقارية وبالتالي أصبحت هذه القروض رديئة لم يمكن تحصيلها والممولة أصلا من ودائع عملاء أخرين هذا من جهة ومن جهة أخرى فقدان الثقة بالبنوك من قبل المودعين وإقبالهم على سحب أموالهم منها بسبب إنتشار الذعر والخوف من عدم استرداد أموالهم، هنا لجأت هذه البنوك الى شركات التأمين حيث هذه الأخيرة أوجدت من الأزمة فرصة للربح بضمان العقارات حيث إمتنع أصحاب الدخل المحدود عن سداد، اضطرت الشركات والبنوك محاولة بيع العقارات في محل النزاع فعجزت قيمة العقار عن تغطية إلتزامات أي من البنوك والشركات العقار والتأمين، هنا طالب المستثمرون بحقوقهم عند شركات التأمين، فأعلنت أكبر شركة تأمين في العالم أرجي **AFG** عدم قدرتها على الوفاء بإلتزامتها إتجاه عملائها مما دفع بالحكومة الأمريكية أي منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل إمتلاك 79.9% من رأسمالها الأمر الذي عمق المشكلة السيولة في البنوك وأدى الى إنهيار بعضها كالبنك" ليمان باراذار" الذي أعلن عن إفلاسه في 17 سبتمبر 2008 وهو رابع أكبر بنك

[1] مصطفى العمواسي والإخرون، **الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعيتها على المشرق الاوسط**، دار حليس الرمان ،عمان، الاردن، 2009،ص30

إستثماري أمريكي وحيث تم وضع شركتي الرهن العقاري "افريدي ماك " "وفاني هاي" تحت الوصاية لإعادة هيكلة ماليتها[1].

ثانيا: أسباب أزمة الرهن العقاري 2008

إختلف الأراء فيما يخص أسباب الأزمة الرهن العقاري وخاصة الأسباب التي أدت الى زيادة حدوثها لذلك يمكننا حسر الأسباب المؤذية للازمة فيما يلي:

1. توسع الشركات التمويل العقاري في الولايات المتحدة الامريكية خلال فتره 2005 حتى عام 2008 بشكل غير طبيعي في منح القروض العقارية والمنازل بقروض بلغت في بعض الحالات 100% من قيمة العقار ودون دراسة قدرة المشتري على السداد ولقد بلغت قيمة هذه القروض سنة 2008 ما يزيد من 14 تريليون دولار بعدما كانت قيمتها بقدر سنة 1974 حوالي 680 مليار دولار[2].

2. ثانيا ضعف الرقابة على المؤسسات كالبنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري وشركات التوريق، حيث هذه المؤسسات لم تكن تخضع في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية على رقابة كافية من الجهات الرقابية المختصة، وليس أقل من ذلك من أن الأزمة المالية قد بدأت من القطاع المالي ومن جهة أخرى فإن إزالة الحدود والحواجز التقليدية بين الأسواق والمؤسسات المالية إنجر عنه تعرض أحد الأنشطة القطاع المالي للأزمة معينة فإن هذه الأزمة تنتقل سريعا الى بقية القطاعات المالية ومما زاد الأمر سوءا تعدد الأجهزة الرقابية على الأنشطة القطاع المالي، دون وجود تنسيق بينها ولذلك بدأت أزمه التمويل العقاري في الولايات المتحدة الامريكية فشل ما إستقلت الى باقي الأنشطة القطاع المالي[3].

3. إرتفاع المديونية الخارجية بحيث ارتفع الدين العام في الولايات المتحدة الأمريكية من 500 تريليون الى 10 تريليون من عام 2000 الى عام 2008 وهو الى حجم إجمالي الناتج الوطني للولايات المتحدة

---

[1] عمر يوسف عبد الله عبانية، **"الأزمة المالية المعاصرة"**، عالم الكتب حديث ،عمان، الأردن، 2011،ص39،

[2] عبد العزيز قاسم محارب، **الأزمة المالية العالمية الرهينة للأسباب والعلاج**، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2011

[3] محمد أحمد زيدان، **"فضول الأزمه المالية" أسبابها وجدورها ملتقى حول الأزمة المالية العالمية**، دراسة تحليلية لأليات الإنتقال دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،جامعة يوسف بن خدة الجزائر8 ديسمبر 2000،ص7.

وتمثيل هذا المعيار أمرا خطيرا على مسار الإقتصاد الأمريكي وشكل عبىء كبير على المستقبل إقتصادها مما أضعف قدرة المؤسسات المالية على إحداث توازن ومعالجة الخلل[1].

4. التزايد الرهيب في المعاملات خارج الاسواق المنظمة وهي عملية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة لأنها لا تظهر في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى[2].

5. عدم شفافية ووضوح البيانات المالية وسوء الادارة في عام 2005 كشف عن تلاعب في البيانات الكبرى للشركات الأمريكية وقد بدأت هذه الأوضاع المتردية بإعلان شركة أنزون العملاقة في مجال الطاقة وقد أدين مكتب المحاسبة والمراجعة الأمريكي العالمي "ارثر اندرسون" بتدمير الوثائق والمستندات الخاصة بالشركة "شركة وولدكوم" هي ثاني أكبر شركة للإحتلالات في العالم وقد اعترفت بالتحايل لإخفاء النفقات حوالي 3.8 مليار دولار[3].

ثالثا: آليات إحتواء الأزمة المالية العالمية

اعتمدت الدول الكبرى والبنوك المركزية بالتعامل مع المؤسسات الدولية عدة آليات لإحتواء الأزمة المالية لسنة 2008 تمثلت في[4]:

- ⇦ إعتماد سياسات نقدية توسعية من خلال أسعار الفائدة وضع سيولة؛
- ⇦ إطلاق برامج الإنقاد المؤسسات المالية المشفرة؛
- ⇦ تنفيذ خطط تحفيز اقتصادي لدعم النمو والتشغيل؛
- ⇦ إدخال إصلاحيات تنظيمية لتعزيز الرقابة والشفافية في أسواق المالية؛
- ⇦ تنسيق جهود الدولية عبر مجموعة العشرين وتعزيز دور صندوق النقد الدولي في دعم الدول المضررة؛

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة المالية العالمية الراهنة منذ 2008**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ص5.

[2] محمد محي سعد ،**"الإستثمار الأزمة المالية العالمية"**، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،مصر، 2010 ص137.

[3] أحمد شعبان، محمد علي، **البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،مصر،2010،ص10

[4] رواج عبد الرحمن، **الأزمة المالية والإقتصادية العالمية أزمة الرهن العقاري**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة ص 231-232

الفرع الثاني: أزمة الديون السيادية 2011

تعد أزمة الديون السيادية الأوروبية من أبرز الأزمات التي هزت منطقة اليورو بعد 2009 حيث كشفت عن ضعف التوازن المالي في عدة دول الاوروبية وأثرت على الاستقرار الاقتصادي العالمي.

أولا: نشأة أزمة الديون السيادية 2011

بدأت الأزمة الأوروبية في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010 حينما تراكم الدين الحكومي في بلدان منطقة اليورو، حيث تتمثل الديون السيادية في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وتقوم بطرحها للبيع للمستثمرين من خارج الدولة فهو يمثل شكل من أشكال الإقراض ولذلك فعلى الحكومات أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية وأن يكون لها هيكل تدفقات النقدية من العقد الأجنبي، حرصا منها على ثقتها لدى المستثمرين الأجانب[1].

وتعد اليونان أول من دق ناقوس الخطر إتجاه الديون في منطقة اليورو عندما تأهل الحزب الإشتراكي بالبلاد لتسيير دقة الحكم عند نجاحه في الإنتخابات ونهاية الحكم اليمين وعند ذلك فخرج فخر وزير المالية الجديد "جورج بابا كستنسيفو " بأن الأرقام المقدمة عن العجز الحقيقي في موازنة العامة اليونانية بقدر 12.8% بدلا من 36 % وهو أضعاف ما صرحت به الحكومة اليمنية السابقة لرغبتها في الدخول في العضوية الدولة منطقة اليورو وهو ما أدى بوكالات الترقيم المالي"فنيتش" وبوزر" الى تخفيض ترتيبها على الدين العمومي اليوناني، فإرتفعت بذلك نسبة الفائدة هذا الدين وأصبحت الحكومة اليونانية، عاجزة عن تسديد ديونها[2].

لحل الأزمة التي إمتدت ظلالها على اليونان قد تشبعت في أنحاء الأخرى عن دول منطقة اليورو، حيث تراكم الدين في ثلاثة بلدان هي اليونان، ايرلندا، البرتغال، والتي ما لبثت أن إمتدت على عدة دول أوروبية أخرى[3].

---

[1] نور الدين، **أزمة الدين السيادي في اليونان الأسباب والحلول**، سكيكدة، مجلة، عدد 13، 2013،ص60

[2] رضا تنقالي، الإقتصاد التونسي، **بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو**، مجلة المغرب الموحد، عدد 08 ،1سبتمبر2010،ص18

[3] روان خالد، **أثر أزمة الديون السيادية على الواقع المستقبل الوحدة النقدية الأوروبية**، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013 ،89-90

وأصبحت خطرا يهدد بالإنتشار في إسبانيا وإيطاليا اللذان يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في إقتصاد منطقة اليورو وهذه عينة رؤوس الأموال الأوروبية التي مستها الأزمة مع نسبة الدين الذي بلغته هذه الفئة.

- تعد البرتغال من أضعف دول في منطقة اليورو إقتصاديا، فأزمتها ترجع لعدة عقود من الضعف والتباطؤ في نمو الإقتصادي مقارنة مع بقية الدول المنطقة وقد بلغت نسبة الدين البرتغال 18 مليار يورو ما يعادل 110 مليار دولار.
- إسبانيا: عصفت بها الأزمة بشكل عنيف بسبب ضخامة السوق العقار الإسباني وقد بلغت نسبة الدين إلى 62.8 من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010.
- بلغ دين بلجيكا نسبة 110% من الدخل القومي وهو الأعلى بعد اليونان وإيطاليا حيث وصلت نسبة العجز الى 5% وقامت الحكومة بتمويل الدين الخارجي من الصناديق التأمين حفاظا على سمعتها في الأسواق المالية العالمية بسبب عدم لجوئها إلى القروض الخارجية.

ثانيا: خطط للخروج من أزمة الديون السيادية 2011

وضعت بعض الدول حلول للخروج من الأزمة الديون السيادية نذكر منها:

أ.خطة الإنقاد ايرلندية:

شاركت ايرلندا في هذه الخطة بمبلغ 17.5 مليار يورو من خلال النخبة الوظيفة للمساعدات الإجتماعية لصندوق كما ساهم صندوق النقد الدولي 22.3 مليار يورو من جهة أخرى ساهمت دول الإستقرار المالي الأوروبي مثل المملكة المتحدة والدنمارك والسويد في تقديم قروض بلغت 17 مليار وكما ساهمت بلجيكا 0.4 مليار والبرتغال 0.4 مليار والسويد 0.6 مليار في إطار خطة الإنقاد.

ب.خطه الإنقاد للبرتغال:

في مايو 2011 وفق الوزراء المالية على تقديم الدعم المالي للبرتغال بقيمه 78 مليار يورو استجابة لاحتياجاتهم التمويلية العاجلة.

شملت الخطة الإصلاحات التالية[1]:

[1] خالد "**أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي**"، مرجع سابق ص 54

- ⇦ إصلاح النظام الصحي والإدارة العامة.
- ⇦ تعزيز الإصلاحات بهدف دعم النمو وزيادة القدرة التنافسية في السوق العمل والقطاعات
- ⇦ الأخرى.
- ⇦ إتخاذ إجراءات فعالة لضمان خفض الديون.
- ⇦ توفير دعم لرؤوس الأموال البنوك بقيمه 12 مليار يورو.
- ⇦ دعم برامج مخصصه لمؤسسات العمومية.

ج.خطة الإنقاد إسبانية:

في يونيو 2012 تقدمت الحكومة الإسبانية بطلب رسمي للحصول على دعم مالي من منطقة اليورو بعد تصاعد حاجتها لتمويل إضافي لتعزيز رأس المال القطاع المصرفي الإسباني، والذي قدرت حاجته ما بين 50 الى 60 مليار يورو وتم تقييم هذه الإحتياجات من طرف كل من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، حيث قدرت إحتياجات لتصل الى 22 مليار اورو وقدرت الدفعة الأولى ب 30 مليار أورو قدمت من الشهر الموالي[1].

الفرع الثالث: أزمة النفطية العالمية 2014

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه النفط في الإقتصاد العالمي وكونه مادة أساسية لتشغيل الصناعة العالمية وتمركز في بعض الدول من العالم فقط، جعل الصراع بين الدول المنتجة والمصدرة له والدول الصناعية الكبرى للحصول عليه يحدث إختلافات وتقلبات في أسعاره ويؤدي الى ظهور الأزمات.

أولا: التعريف بأزمة النفطية العالمية 2014

عرفت أسعار النفط خلال الفترة 2002-2008 منحنى تصاعديا مستقلة من 24.3 دولار للبرميل سنة 2002 الى 100 دولار سنة 2007 ليصل الى 104 دولار للبرميل خلال الشهر فيفري من سنة 2008، لكن هذا لم يستنصر إذا عرفت السنوات النفط العالمية تقلبات حادة ومفاجئة في النصف الثاني من 2008 إثر الأزمة المالية العالمية إذا إذا تهاوى سعر البرميل الى 98 دولار للبرميل وفي بداية 2009

[1] خالد "**أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي**"، مرجع سابق ص 54

انخفاض 61% دولار بعدها ارتفع مجددا ليصل الى 80 دولار للبرميل سنة 2010 وواصل ارلإتفاع الى 113 دولار للبرميل سنه 2011 بعدها تراجع بشكل طفيف حيث بلغ 109 دولار للبرميل في 2013.

ثانيا: استراتيجيات الدول في مواجهة تداعيات إنهيار أسعار النفط

صدمة هبوط الإيرادات البترولية كانت مفاجئة لمعظم الدول البترولية خاصة تلك التي تعتمد على هذه المورد بشكل أساسي، لذا على هذه الأخيرة أن تضع خطة على المدى القصير والطويل تساعد على حشد الإيرادات وترشيد النفقات كما يلي[1] :

أ.إجراءات قصيرة الأمد:

1. **اصلاح النظام الضريبي:** من خلال قوانين جديدة لتوسيع الوعاء الضريبي وزيادة الضرائب وتعديل أسعارها مع مراعاة العدالة إجتماعية.
2. **تحسين كفاءة الإنفاق العام:** عبر ترشيد النفقات التشغيلية وخفض الرواتب العامة ووفق شراء السيارات الفاخرة.
3. **مكافحة الفساد:** بتجديد الرقابة على مختلف الأجهزة الدولة.
4. **تحفيز القطاع المالي:** من خلال إصدار السندات وجذب المدخرات لتمويل العجز.

ب. الإجراءات طويلة الأمد

1. **تنوع الاقتصاد الوطني** : من خلال تصحيح مسائل السياسات الإقتصادية بإتجاه تخلص من تبعيه المردود وحيد وتوسيع قاعدة النمو لتشمل قطاعات حيوية مثل الزراعة، الصناعة، السياحة، والخدمات، بمساهم في تعزيز الإقتصاد الغير النفطي.
2. **وضع خطة حكومية شاملة:** تهدف الى تقليل إعصار على الصادرات النفط الخام مع تركيز على تطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بالبترول.
3. **تشجيع الإنتاج المحلي:** من خلال إعادة النظر في إستراتيجيات الإنتاج وتحفيز الإستثمار في مشاريع الطاقوية وتنمية تقلل من الإعتماد على الواردات.

[1] عماد غزالي، انيس فهزل، **الأزمة النفطية (2014– 2017) الأسباب الأثار الإقتصادية وإستراتيجية المواجهة الأفاق الدراسات الإقتصادية**، العدد السادس،مارس 2019،ص165،164

4. **تحفيز القطاع الخاص:** من خلال إشراكه في تمويل و÷نجاز المشاريع العامة بما يخفف من الضغط على الميزانية العامة للدولة.

5. **تطوير القطاعات الإقتصادية والإنتاجية:** بهدف رفع مساهمتها في الناتج المحلي وزيادة نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة مما يساهم في إقتصاد الأكثر تنوعا وإستقرار.

الفرع الرابع: أزمة فيروس كورونا 2019

شكلت أزمة جائحة كورونا التي إندلعت نهاية عام 2019 تحديا عالميا غير مسبوق إذ أثرت بشكل عميق على مختلف القطاعات الإقتصادية والمالية وتسببت في ركود إقتصادي واسع نطاق نتيجة اغلاقات وتباطؤ النشاط التجاري والإستثماري.

أولا: تعريف بأزمة كورونا 2019

شاهد العالم في مطلع سنة 2020 أزمة صحية خطيرة تمثلت في ظهور وإنتشار فيروس كوفيد 19 والذي شكل تحديا غير مسبوق لمختلف الدول وانعكست أثاره على الصعيد الصحة، الاقتصادية، الإعلامية، والسياسية، وقد أطلق على هذه الأزمة تسميات متعددة من قبل متخصصين منها أزمة فيروس كورونا، أو الجائحة كوفيد 19 ، لطبيعتها الواسعة و تأثيراتها العميق.

ينتمي فيروس كورونا الى عائلة الفيروسات التاجية وقد ظهر أول مرة في مدينة ووهان الصينية في 11 ديسمبر 2019 ، قبل أن ينتشر بشكل كبير على المستوى العالمي، تعود تسمية الفيروس إلى التركيب اللغوي يدمج بين مقاطع من كلمات الإنجليزية حيث يشير" **Corona**" الى شكل نامي للفيروس " **Virus**تعني فيروس تشير الى مرض، بينما يرمز الرقم 19 الى سنة ظهوره أدى هذا الفيروس بإضطرابات كبيرة في الإقتصاد العالمي تمثلت في تراجع مستويات نمو خلال إختلال الأسواق المالية وتدهور المبادلات تجارية، كما أثر بشكل خاص على الدول ذات الاقتصادالريعي[1].

ثانيا: أثر أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي

أدت إجراءات وتدابير مواجهة جائحة كورونا خلال سنة 2020 الى تباطئ النمو الاقتصاد، فمن المتوقع حسب صندوق النقد الدولي أن يشهد إنكماشا حادا لواقع 3% حيث تراجع إجمالي الناتج المالي

[1] د.موسى كاسحي ،دربال رقية،**أزمة فيروس كورونا وإثرها على الإقتصاد الجزائري مجلة الأبحاث**، العدد1، 2021،ص899

سنة 2020 ، سببت هذه الجائحة أزمة إقتصادية عالمية من خلال التراجع الحد في كل من الطلب الكلي، الإستهلاك، اللإنفاق العام، وغيرها من القطاعات نذكر منها [1]:

الجدول (01–06) :أثر جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي

القطاع	أثر الجائحة
النمو الإقتصادي	تراجع النمو الاقتصادي بنحو 3% في 2020 وركود إقتصادي غير مسبوق
السياحة والتنقل	تضرر كبير بسبب إغلاق الحدود وتوقف الرحلات الجوية مما أثر على مداخيل السياحية
الرياضة	وقف الأنشطة الرياضية مما قلل من عائد التذاكر والإعلانات وحقوق البث
منشأت الإنتاج	انخفاض إنتاج المصانع خاصة في الدول الصناعية وتراجع على الطاقة
العمالة	فقدان الملايين من الوظائف نتيجة توقف النشاط الاقتصادي

المصدر: رغدة خالد، حسين أبو صالح، أثر جائحة كورونا على الإقتصاد في العالم والشرق الأوسط المجلة العربية للنشر 1العلمي، العدد 48 ،186

[1] رغدة خالد، حسين أبو صالح، **أثر جائحة كورونا على الإقتصاد في العالم والشرق الأوسط**، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 48 ،ص186

خاتمة الفصل الأول :

إن موضوع العلاقة بين النمو إقتصاديات يعد من المواضيع المعقدة التي تستوجب دراسة متباينة لمختلف العوامل والمتغيرات المتداخلة، فالنمو لا يتحقق في الفراغ بل يتأثر بمجموعة من الظروف الإقتصادية والمالية والسياسية، حيث أن الأزمات تعد ظاهرة متكررة في التاريخ الاقتصادي، حيث يتضح أن كل أزمة تتميز بخصوصيتها العينة من حيث الأسباب والآثار المترتبة الا انها جميعا تتقاطع في كونها تحدث اضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي، وتعد أزمة 1929 التي عرفت بالكساد العظيم من بين الأزمات ،مما يليها أزمة النفط حيث قامت الدول العربية بحظر النفط على الدول العربية إلا أن الخطة بائت بالفشل وكذلك الأزمة الآسيوية سنة 1997- 1998 وحتى تليها الأزمات القرن الواحد والعشرين جاءت ثاني أزمة منذ أزمة الكساد العظيم والتي تمثلت في أزمة 2008 الرهن العقاري، ثم تليها مباشرة أزمة السيادة الأوروبية ثم الى الأزمة الصحية التي شغلت العالم.

الفصل الثاني: أثر الأزمات المالية على متغيرات الإقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل الثاني :

يعد الإقتصاد الجزائري من الإقتصاديات الريعية التي تعتمد بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات، إذ تشكل صادرات النفط والغاز ومصدر الرئيسي للعائدات الخارجية ومصدر أساسي لتمويل الموازنة العامة، هذه الهيمنة المفرطة لقطاع المحروقات جعلت الإقتصاد الجزائري هشا معرضا للتقلبات الخارجية، خصوصا تلك المرتبطة بأسعار الطاقة في الأسواق العالمية مما يعكس ضعف من التنويع الإقتصادي وغياب قاعدة إنتاجية قوية خارج القطاع الطاقوي.

إن انكشاف الإقتصاد الجزائري على الصدمات الخارجية خاصة تلك الناجمة عن الأزمات المالية العالمية، يبرز جملة من قنوات الإنتقال من خلالها تؤثر هذه الأزمات على أداء الإقتصاد المحلي من أبرز هذه القنوات: تذبذب أسعار النفط، تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية.....

تسعى هذه الدراسة الى إجراء تحليل الأثر الأزمات الإقتصادية العالمية على الإقتصاد الجزائري وذلك من خلال دراسة ثلاث متغيرات رئيسية وهي معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم والميزان التجاري حيث يتم تحليل تطور هذه المعدلات خلال الأزمات المالية في فترة 1990- 2022

المبحث الأول: خصائص الإقتصاد الجزائري

يعد الإقتصاد الجزائري من الإقتصاديات التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية، وخاصة المحروقات التي تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة والعملات الأجنبية فمنذ الإستقلال عام 1962 ، سعت الجزائر إلى بناء إقتصاد وطني قائم على التخطيط المركزي والتنمية الصناعية، إلا أن هذه السياسات واجهت التحديات متعددة أبرزها تقلبات أسعار النفط والغاز والإعتماد المفرط على القطاع المحروقات دون تنويع مجال القطاعات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الأول: تطور الإقتصاد الجزائري

مر الاقتصاد الجزائري بعديد من المراحل من بينها:

الفرع الأول: الإقتصاد الجزائري بعد 1962[1]:

- بعد الاستقلال الجزائر ورثت إقتصاد هش ب 800 مؤسسة مستثمرة لا تملك شروط عمل واضحة؛
- ثم إعداد او برنامج تنموي طرابلس (1962) لكنه لم يقدم سياسة صناعية واضحة؛
- الجزائر إعتمدت سياسة التصنيع الثقيل لمعالجة التخلف الاستعماري وركزت على الصناعة الثقيلة والصلب والمحروقات؛
- بين 1966- 1990 أنجزت مشاريع ضخمة ب 120 مليار دولار مع تأمين المحروقات سنة 1971؛
- واجهت الجزائر مشاكل في الإنتاج والنقص التمويل، ما قاد الى التوجه الى الصناعة الخفيفة (نسيج، مواد استهلاكية)؛
- التجارة الخارجية تأثرت بنظام الحماية الجمركية والصادرات كانت أساسا المحروقات؛
- تحديات الاقتصاد الجزائري، التخطيط المركزي، احتكار تجارة خارجية، تقلب أسعار النفط؛

[1] وافية تيجاني،"**واقع تحديات الاقتصاد الجزائري**"، مجلة الدراسات وأبحاث الاقتصادية للطاقة المتجددة، العدد2، 2001، ص87،88

⇦ بعد الاستقلال ركزت الدولة على القطاع العام، لكن هذا الأمر قل نماذج مؤسسات؛

⇦ توقف الاستثمارات لاحقا بسبب ضعف الجدوى الإنخفاض سعر النفط وتراكم الديون؛

⇦ تراجع النمو الاقتصادي، ارتفاع التضخم ب 20.5% زيادة البطالة وانخفاض ميزان المدفوعات؛

الفرع الثاني: الإقتصاد الجزائري خلال الإصلاحات الإقتصادية

تتمثل أهم صور الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الجزائر في[1]:

أولا: السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية الى الإستقرار الإقتصاد من خلال تحكم في الكتلة النقدية داخل السوق، بما يساعد على الحد من التضخم والحفاظ على التوازن ميزان المدفوعات وتستخدم في هذا المجال عدة أدوات مثل تعديل أسعار الفائدة، تنظيم القروض، وإدارة السيولة المتوفرة لدى البنوك، ومن بين أهم الإجراءات المتبعة إصلاح القطاع البنكي، تحسين طرق إسترجاع القروض المتعثرة تخفيض حجم القروض الممنوحة للخزينة، وإجراء تعديلات تدريجية على أسعار الفائدة بما يشجع على الإدخار وإستقطاب رؤوس الأموال، إضافة الى تقليص الدعم المالي الذي يثقل كاهل الدولة.

ثانيا: السياسة المالية:

تعتمد هذه السياسة على ضبط المالية العامة لتحقيق التوازن مهم في ميزانية الدولة، تركز على تقليص العجز المالي من خلال تحكم في الإيرادات والنفقات العمومية وتقليص اللجوء الى التمويل النقدي، وقد لعبت هذه السياسة دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الإصلاحات، حيث تم العمل على تقليص الإنفاق العمومي وتحسين كفاءة الجبائية الضريبية بهدف تحقيق الإستقرار المالي.

[1] بوقصة ايمان: **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، 2018، ص86

ثالثا: السياسة التجارية وإدارة المديونية:

تتمثل هذه الإجراءات في[1]:

تصحيح إختلالات ميزان المدفوعات وتقليص التضخم وضبط الكتلة النقدية من خلال إستخدام الأدوات النقدية المتاحة لدى السلطات النقدية ومن بين هذه الأدوات:

- إعادة تنظيم القطاع المصرفي؛
- تخفيض حجم القروض الممنوحة للخزينة؛
- تحسين مستوى استرجاع القروض المتعثرة؛
- تحرير أسعار الفائدة تدريجيا بما يساعد على استرجاع الودائع؛
- تقليص الدعم المباشر والغير المباشر.

الفرع الثالث: الإقتصاد الجزائري في المرحلة الإنتقالية

بعد عملية الإصلاح التي قامت بها الجزائر مع بداية الثمانينات إلى غاية نهاية التسعينات تكون بذلك قد هيأت المحيط الملائم لفعالية إقتصادها والسير الأفضل لمؤسساتها.

أولا: التطور الإقتصادي الجزائري

بفضل سياسة التقشف والإصلاحات الإقتصادية وإرتفاع أسعار النفط حققت الجزائر نهاية 2001 وضعا ايجابيا غير مسبوق منذ 1962 تمثل في فائض تجاري ب 5.7 مليار دولار وفائض في الخزينة الدولة ب 2326 مليار دج، وإرتفاع إيرادات الميزانية النسبية 17,1 إضافة الى زيادة إحتياطي

[1] بغداد كربالي، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2005، ص8.

الصرف الى 18 مليار دولار وانخفاض الديون الى 22.5 مليار دولار، مما عكس تحسنا واضحا في الوضع المالي للبلاد[1].

ثانيا :تطور السياسة الصناعية

ورثت الجزائر غداة الإستقلال وضعا إقتصاديا وصناعيا صعبا حيث إرتبطت التنمية الاقتصادية والصناعية بالهياكل التي خلفها المستعمر الفرنسي.

خلال السنوات الاولى وصلت الجزائر التصدير للمنتجات الزراعية والخمور والمعدات والبترول الخام، أما في مرحلة التصنيع فقد إعتمدت الجزائر إستراتيجية صناعية تقوم أساسا على صناعة الخفيفة، ثم توسعت لاحقا لتشمل الصناعات الغذائية والمنتجات الاستهلاكية يمكن القول إن السياسة التنمية الاقتصادية في تلك الفترة ركزت بشكل أساسي على دعم صناعة الخفيفة[2].

ثالثا: شراكة اليورو

بسبب الروابط التاريخية والاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وقعت الجزائر اتفاقية الشراكة الأورو المتوسطية في 22 أبريل 2002، التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، بعد تأخر المقارنة بتونس والمغرب سبب المشاكل الاقتصادية وأمنية مرت بها الجزائر عبر البرنامج اثر فضت الإتفاقية على إقامة منطقة تبادل حل تدريجيا مع إزالة الحواجز الجمركية وفق الجدول الزمني، دعمت الاتفاقية الجزائر ماديا عبر برنامج MED I و MEDAII بحوالي 397 مليون يورو إضافة الى قروض من البنك الأوروبي للإستثمار، وبما ان التفكيك الجمركي كان مقررا لسنة 2017 ، طلبت الجزائر تمديد المهلة حتى 2020 لتأهيل مؤسساتها الاقتصادية[3].

[1] وافية تيجاني، مرجع سبق ذكره ص96،

[2] حويتي احمد، **سياسة تصنيع في الجزائر**، مجلة حوليات الجامعة الجزائر، العدد1، 1973، ص 40

[3] وافية تيجاني ،مرجع سابق ص102

المطلب الثاني: قنوات إنتقال الأزمات إلى الإقتصاد الجزائري

تنوعت قنوات الانتقال الأزمات المالية والإقتصادية العالمية الى الجزائر على نحو التالي:

الفرع الأول: القناة التجارية الصادرات والواردات

تعد القناة التجارية وسيلة أساسية للإنتقال الأزمات المالية والإقتصادية الى الجزائر من خلال تأثيرها على النشاط الاقتصادي المحلي، يتجلى ذلك من خلال تراجع مستويات الطلب الخارجي على صادرات الجزائر، خصوصا في ظل الانخفاض الحاد في أسعار النفط وهو ما يؤدي بصورة الى تراجع الإيرادات العامة للدولة، وانخفاض القدرة على تمويل المشاريع الإقتصادية، كما أن إنخفاض الطلب الكلي يؤدي الى ضعف الانتاج المحلي وبالتالي إرتفاع معدلات البطالة، مما يعمق من أثار الأزمة الى جانب ذلك تساهم تقلبات الأسعار الصرف في تضخيم تداعيات الأزمة المالية على الإقتصاد الجزائري لا سيما في ظل الترابط الوثيق مع أداء الاقتصاد العالمي، خاصة اقتصاديات الدول

الدول الفرنسية والولايات المتحدة الامريكية[1].

الفرع الثاني :القناة المالية

تتكون القناة المالية من البنوك والبورصات وتعتبر القناة المالية في الجزائر بمنبأ عن الأزمة المالية أو الإقتصادية العالمية بسبب ضعف إندماجها في الإقتصاد العالمي ويتضح ذلك في:

أولا البنوك :

عدم إنتقال الأزمة الى الجزائر عبر البنوك للأسباب التالية[2]:

- معظم البنوك الجزائرية بنوك عمومية لا تمارس المضاربات؛

[1] جمانةكمال، مجلخ سليم، **فعالية برامج السكن في الجزائر في ظل سياسة التخطيط وافرازات الازمة المالية والاقتصادية العالمية** ،مجلة مستنصرية، للدراسات العربية والدولية، 2015 ص152.

[2] مجلخ سليم، بشيشي وليد، **انحراف ايرادات العامة في الجزائر في ظل الافرازات الازمة العالمية وانهيار اسعار البترول**، مجلة الملفات الابحاث في الاقتصاد والتسيير العدد 13، 2017،ص172.

- البنوك الجزائرية بنوك تجزئة، والقروض مقدمة للأفراد لا تتجاوز 10% من حجم الودائع؛
- العملة الوطنية الدينار الجزائري غير قابلة للتحويل مما يقلل من مخاطر الانتقال الأزمة عبر التحويلات المالية؛
- نسبة كبيرة من الكتلة النقدية تدور في الإقتصاد الغير رسمي.

ثانيا البورصات:

تعتبر فرصة إنتقال الأزمة إلى الجزائر عبر قناة البورصة ضعيفة لأن:

- الجزائر مصنفة ضمن الدول المخلفة ماليا ولا تربطها علاقات قوية بالأسواق المالية العالمية؛
- لا يوجد في الجزائر سوق مالية متطورة بمعنى الكلمة[1]؛

الفرع الثالث: القناة النفطية

تعد الجزائر من أكبر الدول المتضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري إذا خلف انخفاض أسعار البترول آثار بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر ويمكن معرفة ذلك من خلال المؤشرات التالية[2]:

1- الميزان التجاري : سجلت الجزائر انخفاضا في صادراتها النفطية حيث تراجعت قيمة الصادرات من حوالي 15.39 مليار دولار في 2015 الى حوالي 9.82 مليار دولار في 2016 وهو ما انعكس سلبا على الميزان التجاري في مقابل بلد قيمة الواردات حوالي 19.62 مليار دولار في 2016 مقارنة ب 22.62 مليار دولار في 2015 مما ادى الى عجز التجاري واضح.

2- ميزان المدفوعات : تتسبب انخفاض أسعار النفط التراجع في إيرادات المالية ما انعكس على الحساب الجاري والخدمات والمدفوعات الاخرى وساهم في تدهور ميزان المدفوعات.

3- **ثلاثة الناتج الداخلي الخام** :سجل نتائج الداخلي الخام حوالي 208 مليار دولار 2015 مقارنة بـ2011 مليار دولار في 2014 وهو ما ياخذ تطابق في نمو الاقتصادي بحجم خفض معدل النمو من 4.5 في 2014 الى حوالي 3.9% في 2015.

[1] مجلخ سليم ،بشيشي وليد، مرجع سابق ص 173

[2] سلام عبد الرزاق، بهاشم هدى، **أثر تقلبات أزهار النفط على الإقتصاد الجزائري مجلة التنمية والاكتساب التطبيقي** ،العدد12، 2020،ص 158

4 –صندوق ضبط الموارد الاعتماد :أدى الإعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات الاسعار الى تعقيد السياسة المالية للدولة والمعالجة هذا الاختلاف قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الموارد.

المطلب الثالث:هيمنة قطاع المحروقات وسعي التحول الى إقتصاد متنوع

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع المحروقات حيث يشكل النفط و الغاز المصدر الأساسي لإيرادات الدولة، ويمثل غالبية الصادرات الوطنية. عملت الدولة على تنويع القاعدة الاقتصادية للخروج من هذه التبعية.

الفرع الأول: اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات.

يعد قطاع المحروقات المصدر الأساسي لعائدات الدولة الجزائرية، حيث يساهم 90% من إجمالي الصادرات، كما يساهم بشكل معتبر في تمويل الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي. هذا الاعتماد الكبير على الريع الطاقوي أدى إلى تكريس ما يعرف بالاقتصاد الريعي، الذي يتميز بضعف حت التنوع الإنتاجي، وهشاشة القاعدة الاقتصادية، وقد جعل هذا الوضع الاقتصاد الوطني عرضة لصدمات الخارجية، لا سيما تلك المرتبطة بتقلبات الأسعار، النفط في الأسواق العالمية، وفي ظل تكرار الأزمات النفطية أصبح من الضروري تبني استراتيجيات. تهدف إلى إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني من خلال تنويع مصادر الدخل. وتحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى، وبها يعزز مدى استقرار الإقتصاد، ويقلل من تبعية القطاع المحروقات[1].

ويبين الجدول التالي مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى[2].

[1] **وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية**، التقارير سنوية، 2016 – 2022الجزائر

[2] وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، مرجع سابق

الجدول (02-01): مساهمة القطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخيرة لفترة 2008-2017

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المحروقات	45,3	31,2	34,9	35,9	34,2	29,8	27,0	18,8	17,3	19,7
الفلاحية	6,6	9,3	8,5	8,1	8,8	9,9	10,3	11,6	12,2	19,7
الصناعية	4,7	5,7	5,1	4,6	4,5	4,6	4,9	5,5	5,6	5,7
بناءوأشغال عمومية	8,7	11	10,5	9,1	9,2	9,8	10,4	11,5	11,9	11,8
خدمات	19,1	23,6	21,6	20,1	20,4	23,1	24,3	27,2	27,6	26,2
قطاعات أخرى	13,8	19,2	19,4	22,1	23	22,7	23,2	26,1	25,4	24,3

المصدر: حنيش أحمد بوضياف، دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة لقطاع المحروقات في تنويع الإقتصاد الجزائري، خلال فترة(2008 -2017)، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية العدد 2. سنة 2020.

الفرع الثاني : مجهودات الدولة في سبيل التنويع الاقتصادي

سعت الدولة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة إلى تقليص التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، من خلال تبني مجموعة من السياسات والإصلاحات.

1. مخطط الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، (المخطط الثلاثي 2001 -2004).

تم إضافة عقب تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد سنوية مديونيتها الخارجية، وقدرت ركز هذا البرنامج على إعادة تأصيل البنية التحتية، تعزيز الخدمات الأساسية، (التعليم، الصحة ،السكن) وتحفيز الطلب الداخلي من خلال الإنفاق العمومي.

2. مخطط دعم النمو 2005– 2003

جاء كمواصلة للبرنامج الأول، حيث تم توسيع الاستثمارات لتشمل قطاعات النقل الصناعة، الفلاحة والسكن، مع إهتمام الأكبر بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهيئة مناخ الأعمال لجذب الاستثمار الخاص.

3. مخطط استثمار العمومي التشكيلي (2010–2014)

يعد من أضخم البرامج الاستثمارية في تاريخ الجزائر، حيث يتم تخصيص ميزانية تجاوزت 286 مليار دولار بهدف تسريح التنمية المحلية، تقليص الفوارق الجهوية، وتدعيم البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية[1].

4. مخطط الخماسي (2015–2016)

جاء المخطط في إطار برنامج حكومي يهدف الى الحفاظ على وتيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، رغم الصدمة الناتجة عن الإنخفاض المادة في أسعار النفط منذ 2014 ،وقد ارتكز هذا البرنامج على جملة من المحاور الأساسية، أبرزها تنويع الإقتصاد الوطني وتقليص التبعية لعائدات المحروقات من خلال دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والسياحة وتشجيع الاستثمار الخاص وتحسين المناخ الأعمال وإنجاز المشاريع الكبرى في مجالات البنية التحتية والتعليم مع ضبط النفقات العمومية بما يتماشى مع الوضع المالي الجديد، لجأت الدولة في 2017 الى آلية التمويل الغير التقليدي لتمويل العجز وضمان استمرارية البرنامج.

[1] بن طيرش، عطاء الله، كاكي عبد الرحمن بن عبد الكريم، بن دقفل كمال، **دراسة التحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الآفاق العلوم ،العدد18،سنة 2020،ص311،310

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لأثار الأزمات المالية على المؤشرات الاقتصاد المالي في الجزائر

تعد الأزمات المالية من أبرز التحديات التي تواجه الإقتصادات الحديثة نظرا لتأثيراتها العميقة والمركبة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، فمن الناحية العقارية والتطبيقية، تنعكس الأزمات المالية سلبا على معدلات النمو الاقتصادي من خلال تراجع الإستثمارات، تدهور المناخ الأعمال وإنخفاض الإنتاجية مما يؤدي إلى تباطؤ أو حتى انكماش النشاط الاقتصادي كما تحدث الأزمات المالية اختلالات على مستوى الأسعار حيث قد تدفع الى ارتفاع معدلات التضخم نتيجة لانخفاض قيمة العملة الوطنية وزيادة تكاليف الإستيراد أو قد تقضي إلى موجات انكماشية بفعل ضعف الطلب الكلي، أما الميزان التجاري فيتأثر مباشرة بالتقلبات الناجمة عن الأزمات المالية حيث تؤدي الى تراجع حجم الصادرات وانكماش حجم الواردات.

المطلب الأول: أثر الأزمات المالية على النمو الاقتصادي الجزائري 1990– 2022

شهد الإقتصاد الجزائري خلاله الفطرة الممتدة من 1990 الى 2022 تأثيرات متعددة للأزمات المالية العالمية والمحلية .وانعكس بتشكل مباشر على وتيرة النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990–2022

يمكن تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 -2022 على النحو التالي:

الجدول (02– 02) معدلات نمو الاقتصادي خلال فترة 1990–2022

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النمو	0,80	–1,2	1,8	–2,1	–0,8	3,7	4	1,1	5,1	3,2
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النمو	3,8	3	5,6	7,2	4,3	5,9	1,6	3,3	2,3	1,6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النمو	3.6	2,3	3,3	2,7	3,8	3,7	3,3	1,6	2,1	0,9
السنوات	2020	2021	2022							
النمو	–5,0	3,8	3,6							

المصدر: www. banque mondiale

خلال الفترة 1990-2022:

تعد نسبة النمو الاقتصادي مؤشرا حيويا يحكم وتيرة توسع النشاط الاقتصادي وقدرة الاقتصاد على خلق قيمة مضافة جديدة عبر الزمن في حالة الجزائر بين 1990- 2022 يمكن ملاحظة أن نسب النمو شهدت تقلبات تعبر عن مراحل مختلفة من تطور الإقتصاد وإستجابة للسياسات التنموية المعتمدة.

في بداية التسعينات جاءت نسب النمو منخفضة أو منذ البداية حيث تراوحت بين معدلات إيجابية ضعيفة مثل 0.8 في 1990 و 1.8% في 1992 ثم انخفضت إلى مستويات سالبة 2,1- في 1993.

مع مطلع الألفية سجلت نسب النمو ارتفاعا ملحوظا، حيث تجاوزت بعض السنوات معدل 6% مثل % 7,2 في 2003 و 5,9 في 2005، مما يعكس تحسنا الملحوظا في النشاط الإقتصادي.

في العقد التالي حافظت نسب النمو على مستويات معتدلة ومستقرة نسبيا غالبا بين 2% و4% مما يشير الى مرحلة نضج نسبي في الإقتصاد.

في الفترة 2017 الى 2003، شهدت نسب النمو تباطؤ طفيفا مع تسجيل معدلات أقل من 2% ما يعكس ضبطا ماليا وترشيدا في الإنفاق الاستثماري مع استمرار التركيز على القطاعات الإنتاجية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

شهد عام 2020 انخفاضا كبيرا بالنسبة 5.1-% يليه تعافي نسبي في 2021 و 2022 مع تسجيل نمو إيجابي تجاوز 3% مما يشير الاقتصاد على استعادة النشاط وتعزيز مسار التنمية.

الفرع الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي في ظل الأزمات المالية خلال الفترة 1990 – 2006

شهد النمو الإقتصادي العالمي خلال الفترة الممتدة من 1990- 2006 تقلبات ملحوظة، تعكس تأثر الإقتصاد الدولي بعدة أزمات مختلفة.

في بداية التسعينات سجلت معدلات النمو معدلات ضعيفة وسلبية في بعض السنوات،

من 1990-1993 وذلك راجع الى أزمة الخليج وسجل 0,8- سنة 1994- وذلك بسبب أزمة 1994 وإنهيار أسعار النفط.

بدأت بوادر التعافي تظهر تدريجيا بفضل إستقرار الأسواق وتزايد الإنفتاح الإقتصادي حيث ارتفع النمو الى 4% في 1996 ،غير أن نهاية العقد شهد تراجعا جديدا بفعل الأزمة الأسيوية وأزمة روسيا وهو ما انعكس في انخفاض النمو الى 1,1 في 1997.

وفي سنة 1998 شهدت معدلات النمو الاقتصادية تحسنا وقيما الموجبة جيدة وذلك بالإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة من أجل إستعادة التوازن.

مع دخول الألفية الجديدة عرف الإقتصاد العالمي انتعاشا حيث سجل نسبة 3.8 سنة 2000 الى 7.2 سنة 2003 حيث تعتبر أعلى نسبة سجلت معدلات النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990 -2006 وذلك يرجع الى ارتفاع أسعار البترول.

الفرع الثالث: تحليل تطور النمو الاقتصادي في ظل الأزمات المالية خلال الفترة 2006-2022

الفترة بين 2006و 2022 شاهدت أزمتين كبيرتين الأزمة المالية العالمية وازمة كورونا وكلاهما أثر وبوضوح على مسار النمو.

شهدت الفترة تذبذبا واضحا نتيجة لتأثره بالأزمات الإقتصادية إضافة الى عوامل داخلية مرتبطة بقطاع المحروقات الذي يمثل المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني ففي سنة 2009، تراجع معدل النمو الى 1.6 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية بعد قد كان يبلغ 2.3 سنة 2008 وعرفت السنوات نوعا من الاستقرار النسبي، حيث تراوحت المعدلات النمو بين 2.9%و 3.8% مدعومة بانتعاش أسعار النفط، غير أن هذا الاستقرار لم يدوم طويلا حيث بدأت آثار انخفاض أسعار النفط في 2014 تنعكس تدريجيا على الإقتصاد تراجع وتيرة النمو من 3.8% سنة 2014 إلى 1.6 فقط سنة 2017 .

سجل الإقتصاد الجزائري إنكماشا ملحوظا في سنة 2020 النسبة 5.0- وهو ما يعد من أقوى التراجعات خلال العقدين الماضيين، وذلك بسبب تداعيات فيروس كورونا.

وفي سنة 2021: حقق الاقتصاد تعافي نسبيا بنسبة نمو بلغت 3.8% ويظهر هذا المسار مدى هشاشة النمو الاقتصادي في الجزائر وتبعيته للتقلبات في السوق النفطية والأزمات المالية.

المطلب الثاني : أثر الأزمات المالية على التضخم الجزائري 1990-2022

يمكن تحليل أثر الأزمات المالية على معدلات التضخم على النحو التالي:

الفرع الأول: يمكن تحليل معدلات التضخم خلال الفترة 1990 - 2022 انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول(02-03): معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2022

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
التضخم	16,56	25,0	31,7	20,4	29,0	29,8	18,7	5,7	5,0	2,6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التضخم	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,5	3,5	4,9	5,7
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التضخم	3,9	4,5	2,9	3,3	2,9	4,8	6,4	5,6	4,3	2,0
السنوات	2020	2021	2022							
التضخم	2,4	7,2	9,3							

المصدر: **www. banque mondiale**

الشكل (01-01): منحنى بياني لتطور معدلات التضخم خلال الفترة 1990الى 2020

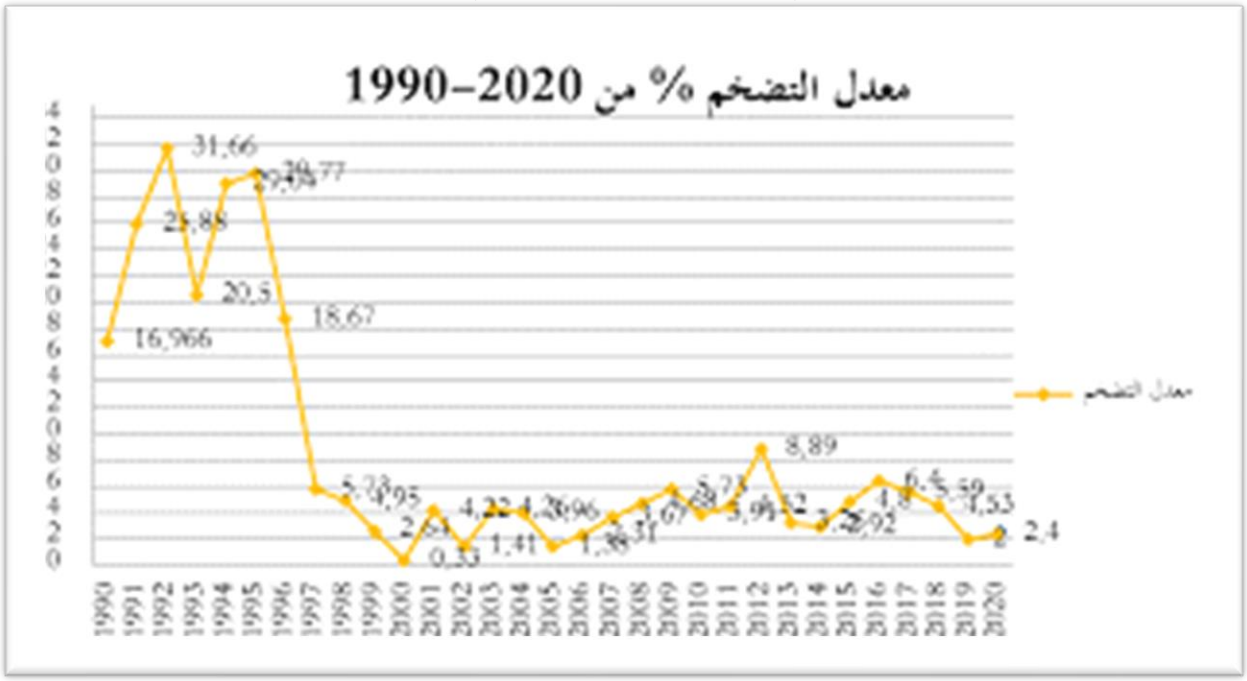

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على دراسات السابقة

تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر في ظل الأزمات المالية خلال الفترة خلال الفترة 1990-2022

تعد معدلات التضخم من المؤشرات الإقتصادية الأساسية التي تعكس استقرار الأسعار ومستوى توازن الإقتصادي في أي دولة في الجزائر شهدت فترة 1990- 2022 تقلبات واضحة في معدلات التضخم حيث بدأت التسعينات بمعدلات مرتفعة تجاوزت 16% في 1990 وبلغت ذروتها في عام 1992 بمعدل 31.7 وهو ما يعكس الضغوط الإقتصادية والمالية في تلك الفترة.

مع مرور العقد الثاني من التسعينات لوحظ انخفاض تدريجي في معدلات التضخم ليصل الى مستويات أقل من 10% بحلول أوامر التسعينات وهو مؤشر إيجابي على إستقرار نسبي للأسعار، نتيجة سياسات النقدية والمالية التي هدفت إلى تتبع تضخم من خلال تقليص العجز المالي وتعزيز احتياطات النقد الأجنبي.

في الألفية الجديدة استمرت الجزائر في السيطرة على معدلات تضخم حيث بقيت غالبا ضمن نطاق منخفض ومستقر يتراوح بين 2% و 6% مما ساهم في خلق مناخ اقتصادي أكثر إستقرارا وثقا للمستثمرين، إلا أن بعض السنوات شهدت ارتفاعا طفيفا للتضخم مثل عام 2016و 2022، مما يعكس تحديات مرتبطة بضغوطات التضخمية العالمية والمحلية، وتأثير تقلب أسعار المواد الخام.

الفرع الثاني: تحليل تطور التضخم في ظل الأزمات المالية خلال الفترة 1990– 2006

شهدت الفترة من 1990 الى 1996 ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم ويعني هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل أبرزها التوسع النقدي الذي رافق الاصطلاحات الاقتصادية لاسيما على مستوى القطاع المصرفي وقد تم خلال هذه الفترة التعديل هذه عدة تشريعات أهمها النقد والقرض الذي هدف إلى إعادة هيكلة نظام المصرفي من خلال منح البنك الجزائر الاستقلالية تامة، بعدما تم فصله عن دائرة النقود وذلك بهدف تحسين فعالية السياسية نقدية.

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات إلا أن تأثير العوامل الخارجية كان بارزا خاصة تداعيات الأزمة النفطية لسنة 1986 ،التي أدت إلى انخفاض كبير في عائدات الدولة وتفاقم العجز الاقتصادي ومساهم في تدهور الوضعية الاجتماعي والسياسي وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية[1].

وترجع هذه الزيادة إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 17.4% نتيجة الاحتلالات ميزان المدفوعات، مما أدى الى ارتفاع أسعار السلع المستوردة؛
- زيادة الكتلة النقدية بشكل كبير لتغطية عجز الميزانية؛
- الإسراع في تحرير الأسعار، حيث تم في مطلع السنة 1989 تحرير حوالي 85% من الأسعار والانتقال إلى نظام السوق؛

أما في فترة 1995 الى 1999 فقط شهدت الجزائر تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي بالتعامل مع المؤسسات المالية الدولية مما ساهم في الاستقرار النسبي للأسعار وقد أصبح تحديد الاسعار المحلية مرتبطا بأسعار السوق العالمية، لاسيما بعد تحرير اسعار المنتجات القطاع العام[3].

ويعزى الانخفاض المسجل في المعدلات التخضم هذه خلال هذه المرحلة إلى عدة عوامل أهمها[4]:

- اتباع السياسة المالية الصارمة.
- تنمية الأدوات المالية وتفعيل أهمية السياسة النقدية الغير مباشرة.
- تحرير الأسعار على المستوى الداخلي.

---

[1] محمد كريف، بويهي صلاح الدين، **ذات دور اليات السياسية النقدية في التحكم بمجالات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2016** مجلة دراسات الاقتصادية، العدد 38 ، 2010،ص16

[2] غريدي طالبي، **أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990 –2019** ، مجلة الدراسة العليا للتجارة العدد 09،2010، ص16

[3] حمزة بن سبع، **أثر الصدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية العالمية**، حالة الجزائر، 1970 ،2010 ،مذكرة ماجستير 2012-2011،ص40.

[4] فريد بن عمالي،مرجع سبق ذكره ص 16.

-من مرحله 2000 الى 2006 شهد معدل التضخم في الجزائر استقرار نسبيا، حيث تراوحت نسبة ما بين 1%و 4% وعليه يمكن اعتبار المرحلة من 2000 الى 2016 فترة اتسمت بنوع من الهدوء المبني على مستوى الأداء الاقتصادي وذلك نتيجة تحسن الاوضاع المالية العامة وتراقب فوائد في ميزانية اعمال الدولة

- ويعود هذا التحسن الى الارتفاع الكبير في اسعار النفط الذي يعد مثل رئيسي للايرادات في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثالث: تحليل تطور معدلات التضخم في ظل الأزمات المالية خلال الفترة 2006-2022

بلغ التضخم نسبة 2.5% سنة 2006 و 3.5% سنة 2007 حيث نلاحظ إرتفاع طفيف، لكن سرعان ما ارتفع في السنوات المقبلة، حيث سجل نسبة 4,9% في سنة2008 و5,7% وفي سنة 2009 ذلك نتيجة للتضخم المستورد الناتج عن إرتفاع معدلات التضخم بالولايات المتحدة الأمريكية و البلدان الغربية و ذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 .

ابتداءا من سنة 2010 ، شهد معدل التضخم في الجزائر تراجعا حيث بلغ 3.9% و يعود هذا الانخفاض إلي استمرار الإنتعاش الإقتصادي العالمي ،خاصة مع إستقرار أسعار النفط نسبيا غير أن هذا الإتجاه لم يدم طويلا ،إذ عادت الضغوط التضخمية لإرتفاع مع بداية سنة 2011 ليبلغ التضخم ذروته سنة 2012 نسبة 8.9% وهي أعلي قيمة سجلت خلال فترة الدراسة و يرجع ذلك إلي عدة عوامل أبرزها إختبارات بين العرض و الطلب ،و رفع الأجور في معظم القطاعات إلي جانب المضاربة و إختلال تنظيم السوق ،مما أدي إلي إرتفاع هامش الربح لدي الوسطاء وزيادة الأسعار محليا ،مما ساهم إرتفاع أسعار المنتجات و المواد الغذائية في الأسواق العالمية كنتيجة لتداعيات الأزمة المالية 2008 .

وفي بداية سنة 2013 بدأ التضخم في التراجع مقارنة بسنة 2012 ليبلغ 3.3% وذلك نتيجة تبني بنك الجزائر المركزي أدوات نقدية إنكماشية منذ منتصف يناير 2013 [1].

لقد تميزت سنة 2014 بتحسن في مؤشرات الإقتصاد الكلي عامة و في معدل التضخم بشكل خاص ،رغم الانخفاض الحاد في أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية، وقد كان ذلك نتيجة لترجع أسعار السلع الأساسية ،تأثرا بإنخفاض الطلب في الدول الناشئة و منطقة الأورو ماإنعكس علي تراجع معدل التضخم في الجزائر[2] .

تواصلت تداعيات الأوضاع الإقتصادية العالمية خلال السنوات السابقة حيث شهد الإقتصاد الجزائري إبتدءا من سنة 2015 صدمة خارجية أثرت بشكل كبير علي مؤشرات الإقتصاد الكلي ،حيث نلاحظ إرتفاع ملحوظ سنة 2015 بنسبة 4.8% و إرتفاع أكثر في سنة 2016 بنسبة 6.4% ،وقد جاء هذا الإرتفاع بالرغم من تبني الجزائر لسياسة نقدية إنكماشية هدفت إلي تقليص الكتلة النقدية بالإضافة إلي تراجع أسعار المنتجات المستوردة في الأسواق الدولية، ومع ذلك بدأ معدل التضخم في التراجع إبتدءا من سنة 2017[3] حيت بلغ 5.6%[3] ثم إستمر في إنخفاض ليصل إلي 2.4 سنة 2020 .

بلغ معدل التضخم سنة 2021 إلي 7.2% ليصل إلي 9.3% في 2022 لأسباب التالية[4] :

الأسباب الخارجية :

تمثلت أبرزها في إظطرابات سلاسل التوريد العالمية بسبب تداعيات جائحة كوفيد -19 و إرتفاع أسعار المواد الأولية و السلع الغذائية في الأسواق الدولية بالإضافة إلي الزيادة الكبيرة في التكاليف

[1] بنك الجزائر، تدخل المحافظ البنك أمام اللجنة المالية و الميزانية لدى مجلس الشعبي الوطني،2013،ص13

[2] بنك الجزائر، تطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2024 وأخر التوجهات لسنة 2015 ص 13

[3] بنك الجزائر، حوصلة التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017،2018

الشحن و النقل ،كما ساهمت تقلبات أسعار الطاقة و تراجع قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية في رفع تكلفة الواردات.

الأسباب الداخلية :

تشمل ضعف الإنتاج الوطني و عدم قدرته علي تغطية الطلب المحلي، ما أدي إلي الإعتماد المتزايد علي الواردات إلي جانب توسع الإنفاق العمومي و زيادة الكتلة النقدية المتداولة.

كما ساهمت إختلالات السوق المحلية مثل الاحتكار، المضاربة، وضعف الرقابة في تفاقم الضغوط التضخمية [1].

المطلب الثالث: أثر الازمات المالية على الميزان التجاري 1990 – 2022

يعد الميزان التجاري أحد المؤشرات الإقتصادية الأساسية التي تعكس مدى قدرة أو ضعف الأقتصاد الوطني باعتباره يعكس العلاقة بينما يقدر تقديره الدولة من السلع وخدمات وما تستورده من الخارج ويكتنس هذا المؤشر على أهمية خاصة في الدولة الريعية مثل الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد اولية والتي على رأسها المحروقات.

الفرع الأول: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990 –2022

يمكن تحليل تطور معدلات الميزان التجاري الصادرات والواردات خلال فترة 1990 – 2022 على نحو التالي :

[1] بنك الجزائر (2023)،التقرير السنوي حول تطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2022.

(الجدول 02-04): معدلات الميزان التجاري الصادرات الواردات خلال فترة(1990 – 2000)

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية
1990	9,5	10,2	0,7	107,4
1991	8,8	10,5	1,7	119,3
1992	9,2	10,8	1,6	117,4
1993	9,6	11,1	1,5	115,6
1994	10,0	12,5	2,5	125,0
1995	11,0	11,4	0,4	103,6
1996	11.3	13,2	1,9	116,8
1997	12,0	14,7	2,7	122,5
1998	13,0	12,1	0,9-	93,1
1999	12,5	15,0	2,5	120,0
2000	9,17	22,03	12,86	240

المصدر: **www.bankofalgeri**

(الجدول 02-05): معدلات الميزان التجاري الصادرات الواردات خلال فترة(2001 – 2022)

السنة	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	معدل التغطية
2001	9.44	19.13	9,19	192
2002	12,0	18,82	6,82	157
2003	13,0	24,61	11,61	182
2004	18,30	32,08	13,77	175
2005	80,35	46,49	26,14	226
2006	20,45	46,74	26,14	226
2007	27,63	50,9	23,28	218
2008	39,44	79,34	39,87	201
2009	39,29	45,47	6,18	115
2010	40,21	57,76	17,55	141
2011	47,30	73,80	26,5	156
2012	50,37	72,62	22,25	143
2013	54,90	65,82	10,92	118
2014	58,33	61,17	2,84	107
2015	51,64	35,13	16,51-	73
2016	46,72	29,66	17.06-	64
2017	48,98	34,56	-14,42	70
2018	41,11	41,11	-7,46	84
2019	35,31	35,31	-9,32	78
2020	21,92	21,92	-13,62	61
2021	38,63	38,63		103
2022	65,71	65,71	26,85	169

المصدر: www.bankofalgeria.dz

تحليل تطور معدل الصادرات والواردات 1990– 2022 :

يمكن تقييم تطور مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة 1990- 2022 الى أربع مراحل نسبية تميز كل مرحلة بسمات مختلفة من حيث حركة الصادرات والواردات والميزان التجاري ومعدل التغطية.

الفترة 1990– 1999: تميزت هذه المرحلة بمستويات منخفضة نسبيا في كل من الصادرات والواردات حيث تراوحت واحد الصادرات بين 9% الى 14 مليار دولار حيث بقيت الواردات في حدود المقاربة وجذب في القيم فقد حققت الجزائر خلال هذه المرحلة فوائض تجارية محدودة مع معدل التغطية يتراوح عموما بين 95% و 107%، ما يدل على توازن نسبي في الميزان التجاري في حجم المبادلات لا أكثر.

الفترة 2000– 2008: شهدت هذه الفترة تحسنا ملحوظا في مؤشرات التجارة الخارجية حيث ارتفعت صادرات تدريجيا منذ 22.3 مليار دولار سنة 2000 الى حوالي 79.47 مليار دولار سنة 2008 بينما ارتفعت الواردات من 9.17 الى 39.47 مليار دولار وقد انعكس هذا الفارق ايجابيا على الميزان التجاري الذي سجل فوائض متزايدة مما أدى الى ارتفاع معدل التغطية الى مستويات تجاوزت 2000 في بعض السنوات ما يدل على القدرة التنافسية على تمويل الواردات من مداخيل التصدير.

الفترة 2000 الى 2019 :خلال هذه الفترة استقرت الواردات نسبيا من 1.7الى50 مليار دولار بينما استمرت الصادرات في الإرتفاع، متجاورة بعض السنوات 70 مليار دولار.

الفترة 2020– 2022 :انخفضت الصادرات والواردات في سنة 2020 وسرعان ما إرتفعت في سنة 2021 لتصل الصادرات والواردات إلى 65.71 مليار دولار سنة 2022.

الفرع الثاني: تحليل تطور معدلات الميزان التجاري (الصادرات، الواردات) في ظل الأزمات المالية خلال الفترة خلال فترة 1990-2006

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2006 تقلبات ملحوظة في معدلات التجارة الخارجية، تأثرت بظروف داخلية صعبة خاصة في التسعينات وأزمات مالية واقتصادية عالمية خصوصا تقلب أسعار النفط الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

1. مرحلة الأزمة الاقتصادية الداخلية وبداية الإصلاح 1990

خلال التسعينات واجهت الجزائر أزمة مالية خانقة ناتجة عن تراجع أسعار النفط والتراكم المديونية الخارجية إلى جانب الخارجية الى جانب تداعيات الأزمة الأمنية[1]:

- ⇦ في ظل هذه الظروف اتجهت الدولة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بالتعامل مع صندوق النقد الدولي ما فرض تقشفا في الإنفاق العمومي وتقليص الواردات؛
- ⇦ الصادرات ظلت في حدود 10 و15 مليار دولار بينما الواردات بقية شبه مستقرة بين 39 مليار دولار؛
- ⇦ تم تسجيل فوائدها التجارية المعتدلة، لكن دون أثر هيكلي حقيقي على الاقتصاد، نظرا لغياب تنويع المصادر؛

2. آثار الأزمة الآسيوية 1997 -1998

- تأثرت الجزائر بشكل غير مباشر بالأزمة المالية الآسيوية حيث أدى الطلب العالمي إلى تراجع أسعار النفط ما تسبب في عجز تجاري سنة1998 بلغ حوالي 0.9 – مليار

[1] د.جبارة ناصر،د لعلاوي أحمد خير الدين " **دراسة تحليلية لتطور الميزان التجاري للفترة 1995-2020**،مجلة الابداع، العدد 02، 2022، ص 326،ص327

دولار وهو أول عجز منذ بداية التسعينات[1]؛

- تأثرت الجزائر بشكل غير مباشر بالأزمة المالية الآسيوية حيث أدى الطلب العالمي إلى تراجع أسعار النفط ما تسبب في عجز تجاري سنة1998 بلغ حوالي 0.9 – مليار دولار وهو أول عجز منذ بداية التسعينات[2]؛

- من هنا يبرز هشاشة البنية الاقتصادية التي ترتبط مباشرة بحركة السوق النفطية العالمية؛

3. بداية الطفرة النفطية وانتعاش المؤقت(2000، 2006):

- ⇦ شهدت أسعار النفط إنتعاشا بداية من 2000 ما انعكس ايجابيا على ميزان التجارة الخارجية الجزائري[3].
- ⇦ الصادرات ارتفعت تدريجيا 22.03 مليار دولار نسبة 2000 الى 46.44 مليار سنة 2005
- ⇦ الواردات زادت بوتيرة أيضا ما ساعد على تحقيق فوائض تجارية مهمة تجاوزت 20 مليار دولار سنة 2006، وهو رقم غير مسبوق انذاك.
- ⇦ رغم هذه الطفرة فإن التركيبة الأحادية للصادرات (أكثر من 97% محروقات) تعكس إعتمادا مفرطا على ريع النفط ماجعل هذه الوظائف الظرفية وغير مستدامة.

الفرع الثالث: تحليل تطور معدلات الميزان التجاري الصادرات الواردات في ظل الأزمات المالية خلال الفترة خلال الفترة 2006– 2022

شهدت الجزائر خلال الفترة 2006 إلى 2022 تحولات كبيرة في مؤشرات تجارتها الخارجية ،تأثرت بشكل واضح بالأزمات المالية العالمية خاصة أزمة 2003 وأزمة 2014 وأزمة فيروس كورونا؛

[1] د.مخلوفي عبد العالي، د موازي عائشة، **تحليل أسباب العجز في الميزان التجاري الجزائري**، دراسات إقتصادية العدد02، 2023،ص369

[2] د.مخلوفي عبد العالي، د موازي عائشة، **تحليل أسباب العجز في الميزان التجاري الجزائري**، دراسات إقتصادية العدد02، 2023،ص369

[3] د.المومن عبد الكريم،عبد الرحمان عبد القادر،"**تأثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري للجزائر دراسة قياسية للفترة 1990–2016**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،دراسات اقتصادية العدد 36ص 265-266

خلال الفترة ما بين 2006- 2008 سجلت أسعار النفط مستويات مرتفعة من منعكس على ارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية إلى أكثر من 60 مليار دولار سنة 2008؛

الواردات ارتفعت كذلك لكنها ظلت أقل من الصادرات مما سمح بتحقيق فوائض تجارية مهمة؛

بلغ الفائض التجاري حوالي 25% مليار دولار سنة 2007 وارتفع عن معدل التغطية ما يفوق 200%؛

لم تستغل الجزائر هذه الطفرة لتنويع صادرتها او تقليص تبعيتها للقطاع النفطي؛

مع بداية الازمة المالية العالمية تراجع أسعار النفط بسبب انخفاض طلب العالمي وهذا ما أدى إلى انخفاض في الصادرات حوالي 45 مليار دولار سنة 2009 مقابل واردات قاربت 39 مليار دولار؛

هذه الأزمة أبرزت هشاشة نموذج الاقتصادي الذي لم يكن محصنا بالتقلبات السوق العالمية؛

شهدت أسعار النفط تراجعا حادا في منتصف 2014 مما انعكس مباشرة على مؤشرات التجارة الخارجية، انخفاض الصادرات إلى 34.6 مليار دولار سنة 2015؛

سجل الميزان التجاري أول عجز كبير سجل ب 16,51- مليار دولار في 2015 و -17 مليار دولار في 2016؛

هذه الصدمة بيتن ضعف القدرة الاقتصادية على امتصاص الأزمات وأكدت الإعتماد المفرط على الريع النفطي؛

واصلت الجزائر تسجيل العجز التجاري مستمر رغم المحاولات ضبط الواردات؛

الصادرات ظلت دون مستوى (في حدود 34 - 38 مليار دولار مقابل واردات تتجاوز مليار دولار، مقابل واردات تتجاوز 45 مليار دولار؛

تراجع الصادرات الى 23.7% مليار دولار سنه 2020؛

الواردات انخفضت الى 34,4 مليار دولار سجل الميزان التجاري عجز ب 13.6 -مليار دولار هذا سبب جائحة كوفيد 19 وانكماش التجارة كشفت هذه الازمة ضعف المرونة الاقتصاد الوطني في مواجهه الصدمات الخارجية؛

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن الإقتصاد الجزائري يعاني من إختلالات هيكلية عميقة، تتمثل تماما في تبعية الشديدة لقطاع المحروقات وهو ما يجعله عرضة للصدمات الخارجية، لا سيما تلك المرتبطة بالأزمات المالية والإقتصادية العالمية وقد أظهرت نتائج التحليل أن الأزمات تنعكس بوضوح على أداء الإقتصاد الكلي ويتجلى ذلك من خلال التأثير المباشر على مؤشرات النمو الإقتصادي التضخم والميزان التجاري.

ففي فترات الأزمات تتراجع الإيرادات العمومية نتيجة إنخفاض عائدات تصدير المحروقات ما يؤدي إلى ضغوط على ميزانية الدولة وتقلص في الإنفاق العمومي وهو ما ينعكس سلبا على وتيرة النمو كما تسجل معدلات التضخم إضطرابات نتيجة تقلبات الأسعار العالمية في حين يتأثر الميزان التجاري بتراجع الصادرات وزيادة الحاجة الى الواردات، مما يؤدي الى إختلال في الموازين الخارجية، وبناءا عليه تبرز الحاجة إلى مراجعة نموذج النمو المعتمد من خلال تعزيز السياسات وتنويع الإقتصاد وتقوية القطاعات المنتجة خارج المحروقات وتفعيل آليات الحماية من الصدمات الخارجية، كما تستدعي المرحلة الراهنة اعتماد إصلاحيات الهيكلية شاملة تضمن إستدامة النمو وتحقيق التوازنات الإقتصادية الكبرى في ظل بيئة دولية متقلبة.

خاتمة

خاتمة

الخاتمة العامة :

إن الهدف من هذه الدراسة هو معالجة إشكالية الموضوع التي تمثلت في مدى أثر الأزمات المالية العالمية على مؤشرات الإقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2022 وقد تمت معالجة هذه الإشكالية في فصلين أساسيين:

الفصل الأول: تناولنا الإطار النظري للنمو الإقتصادي والأزمات المالية، من خلال توضيح مختلف المفاهيم المرتبطة وبالإضافة إلى العرض الزمني للأزمات المالية العالمية.

أما الفصل الثاني: قد خصص لدراسة حالة الجزائر من خلال تحليل أثر الأزمات المالية العالمية على مؤشرات الإقتصاد الكلي للجزائر.

وفي بداية الأمر سنقوم بعرض النتائج التي توصلت إليها دراستنا تم التحقق من الفرضية لنختم بحثنا بمجموعة من التوصيات والإقتراحات التي تساعد الجزائر في تحقيق منها الآثار السلبية التي تسببها الأزمات المالية.

- تمكين استخلاص جملة من نتائجها نوجيزها فيما يلي:

شهد العالم العديد من الأزمات المالية من أبرزها أزمة الكساد العظيم لسنة 1929 أزمة الإثنين الأسود 19 أكتوبر 1987 وأزمة الأسواق المالية الآسيوية 1997 وأزمة الرهن العقاري لسنة 2008 التي تعتبر ثاني أخطر أزمة من بعد أزمة الكساد التي تعتبر أيضا طريقة لأزمة الديون السيادية للاتحاد الأوروبي وأزمة فيروس كورونا التي استقلت من أزمة الصحية إلى أزمة مالية العالمية.

إن الإقتصاد الجزائري تأثر بطريقة غير مباشرة بالأزمات المالي.

من خلال تحليل النظري والتطبيقي تبين أن الأزمات المالية العالمية أثرت بشكل متفاوت على عدد ممكن من المؤشرات الاقتصادية الكلية أبرزها النمو معدل تضخم، الميزان التجاري.

خاتمة

❖ إثبات صحة الفرضية

إعتمدنا في دراستنا على فرضية واحدة وهي فرضية منطقية ومبنية على أسس واقعية ويمكن القول انها صحيحه لأسباب التالية:

- الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على تقدير النفط والغاز مما يجعله عرضة مباشرة لتقلبات الأسعار الطاقة العالمية؛
- تتأثر الجزائر بالأزمات المالية عالمية؛
- ضعف التنويع إقتصادي للجزائر يجعله عرضة لأي اضطراب خارجي يؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي؛

❖ توصيات الدراسة:

- تقليل الإعتماد المفرط على قطاع المحروقات؛
- دعم القطاعات الإنتاجية البديلة مثل الفلاحة، الصناعة والسياحة؛
- تشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي؛
- الإعتمادات سياسات مرنة قادرة على الإستجابة السريعة للصدمات؛
- تخصيص جزء من الفوائض المالية في فترات الإنتعاش لتكوين إحتياطيات تستخدم عند الأزمات من أجل إستقرار الإقتصاد الوطني؛

المراجع

المراجع

قائمة المراجع:

أولا الكتب:

1) أحمد زين الدين، طبيعة الأزمات الاقتصادية ودوافعها الرئيسية، دار الاسراء للنشر وتوزيع، عمان2007،
2) احمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة
3) الجنوب شرق أسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر،2001،
4) أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الثانية،1993،
5) أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الإقتصادي، الطبعة الأولى دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013
6) أحمد شعبان، محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،مصر،10
7) إسماعيل محمد بن قانة، إقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجيات، الطبعة الأولى، دار أسامة، للنشر والتوزيع ، عمان ،2012
8) بن مكرم بن علي، محمد ابن المنظور، لسان العرب، جزء الأول ، دارالأبحاث ، 2008
9) تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ، دار أسامة، الجزائر، 2004،
10) جون مينارد كينز النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود،القاهرة،دار النهضة العربية 1968
11) رضوان عطوان، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000،
12) روبرت بارو، محددات النمو الإقتصادي، دار الكتابة الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، 1992

المراجع

13) سمير عبد الظاهر أحمد، محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية والتنمية الإقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع ،الأسكندرية ،1999

14) صلاح الدين حسين السيسي، بورصات الأوراق المالية أهمية الأهداف السبل "مقترحات النجاح "الطبعة الأولى، عالم الكتاب، القاهرة،2003،

15) صلاح الدين شروخ، مدخل في علم الاجتماع، دار العلوم، النشر والتوزيع، 2008 ،

16) ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة منذ 2008، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010

17) الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديون المطبوعات الجامعية،الجزائر،2013،

18) عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الرهينة للأسباب والعلاج، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر،

19) عمر يوسف عبد الله عبانية، "الأزمة المالية المعاصرة"، عالم الكتب حديث ،عمان، الأردن، 2011، ،

20) فؤاد مرسي، مشكلة الاقتصاد الدولي المعاصر، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 1984

21) محمد محي سعد ،"الإستثمار الأزمة المالية العالمية"، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،مصر، 2010.

22) مدحت قرشي ،التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، داروائل للنشر، الاردن2007 ،

23) مصطفى العمواسي والإخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعيتها على المشرق الاوسط، دار حليس الرمان ،عمان، الاردن، 2009،

24) منير ابراهيم الهندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف الإسكندرية ،2002 ،

25) نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار الثقافة، دار العالمية الدولية، عمان، 2001،

المراجع

26) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى ،درا صفاء للنشر والتوزيع ،عمان، 2005، ص37

27) يوجي فارجا، أزمة النظام الرأسمالي، دار التقدم، بيروت ص 126

ثانيا : الرسائل الجامعية

1) بن يوب فاطمة، العولمة المالية جذور واقع وآفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة 2004 ،.

2) بوكساني رشيدة، معوقات أسواق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2006 ،

3) حسن عطا الرضيع، الأزمات المالية العالمية أسبابها وتداعيتها وسبل علاجها، أطروحة الدكتورة، جامعة القران الكريم وتاصل العلوم، السودان، 2014،

4) حمزة بن سبع، أثر الصدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية العالمية، حالة الجزائر، 1970 ،2010 ،مذكرة ماجستير 2011-2012،ص40.

5) د.المومن عبد الكريم،عبد الرحمان عبد القادر،"تأثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري للجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-

6) رجاء خيضر، عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الإقتصادية والإدارية والمالية،جامعة بابل 2012،

7) رفيق نزاري، استثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008،

8) رواكسي خالة، أثر التكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في اقليم شمال افريقيا والشمال الاوسط اطروحة الدكتوراه ،جامعة الجزائر 2013

9) روان خالد، أثر أزمة الديون السيادية على الواقع المستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013 ،

المراجع

10) طالبي صلاح الدين، تحليل أزمات الاقتصادية العالمية الأزمة العالمية، مذكرة ماجستير علوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان، 2008،

11) كبداني سيد أحمد، أثر النمو الإقتصادي على عدالة التوزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتورة جامعة، أبي بكر بلقايد تلمسان،2012-2013

12) لبعل فاطمة، إنعكاس الأزمة المالية العالمية 2008 على الصادرات النفطية لدول العربية، أطروحة الدكتورة، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015-2016،

13) محمد أحمد زيدان، "فضول الأزمه المالية" أسبابها وجدورلها ملتقى حول الأزمة المالية العالمية، دراسة تحليلية لأليات الإنتقال دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،جامعة يوسف بن خدة الجزائر8 ديسمبر 2000،

14) محمد الأمين ولد طالب، دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات المالية "حالة البنك" المركزي الأوروبي BCE وأزمة المالية، أطروحة دكتورة، جامعة خيضر محمد بسكرة 2015-2016

15) هاملي عبد القادر، وظيفة تقييم الكفاءات في المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2011، ص33

ثالثا:مجلات

1) أحمد الزاوي،رشيد مياد "المدرسة المركسية وتفسيرها لظاهرة تاريخية، مجلة الرؤى تاريخية للابحاث والدراسات المتوسطة،العدد02،أكتوبر 2021

2) بغداد كربالي، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2005،

3) بن طيرش، عطاء الله، كاكي عبد الرحمن بن عبد الكريم، بن دقفل كمال، دراسة التحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الآفاق

4) بن لوصيف زين الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للإندماج في الاقتصاد الدولي، جامعة سكيكدة ، الجزائر 2012

المراجع

5) بوقصة ايمان: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، 2018،

6) جمانةكمال، مجلخ سليم، فعالية برامج السكن في الجزائر في ظل سياسة التخطيط وافرازات الازمة المالية والاقتصادية العالمية ،مجلة مستنصرية، للدراسات العربية والدولية، 2015.

7) حسن حسني، تداعيات الازمة المالية العالمية على مستوى الدولي والاقليمي ،مجلة المدير العربي، العدد 191 ،جماعة الادارة العليا،2010،

8) حويتي احمد، سياسة تصنيع في الجزائر، مجلة حوليات الجامعة الجزائر، العدد1، 1973،

9) خالد "أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي"، مرجع سابق

10) خميس خليل، الأزمات الإقتصادية والمالية وأثارها على المسارات التنمية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية –عدد 05 ديسمبر2016 ،

11) د.جبارة ناصر،د لعلاوي أحمد خير الدين " دراسة تحليلية لتطور الميزان التجاري للفترة 1995-2020،مجلة الابداع، العدد 02، 2022،

12) د.مخلوفي عبد العالي، د موازي عائشة، تحليل أسباب العجز في الميزان التجاري الجزائري، دراسات إقتصادية العدد02، 2023،

13) د.موسى كاسحي ،دربال رقية،أزمة فيروس كورونا وإثرها على الإقتصاد الجزائري مجلة الأبحاث، العدد1، 2021،

14) رضا تنقالي، الإقتصاد التونسي، بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، عدد 08 ،1سبتمبر2010،

15) رغدة خالد، حسين أبو صالح، أثر جائحة كورونا على الإقتصاد في العالم والشرق الأوسط، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 48 ،

16) رواج عبد الرحمن، الأزمة المالية والإقتصادية العالمية أزمة الرهن العقاري، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة

المراجع

17) سلام عبد الرزاق، بهاشم هدى، أثر تقلبات أزهار النفط على الإقتصاد الجزائري مجلة التنمية والاكتساب التطبيقي ،العدد12، 2020،

18) عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمة المالية العالمية، مجلة اقتصاد الجديد،الجزائر،2003،ص106.العلوم ،العدد18،سنة 2020،

19) علي أحمد درج الدليمي، الأزمات المالية العالمية مع التركيز على أزمة الولايات المتحدة الامريكية، عام 2008 ،جامعه الانبار، المجلة 3العدد 5

20) عماد غزالي، انيس فهزل، الأزمة النفطية (2014- 2017) الأسباب الأثار الإقتصادية وإستراتيجية المواجهة الأفاق الدراسات الإقتصادية، العدد السادس،مارس 2019،

21) غريدي طالبي، أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990 -2019 ، مجلة الدراسة العليا للتجارة العدد 2010،09،

22) غزاري عمان ،أزمات النظام المالي العالمي أسبابها وتكاليفها الاقتصادية مع إشارة خاصة للازمة المالية العالمية لعام 2008، جامعة المدية، المجلة الجزائرية الاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر2014،

23) غزازي عماد، ازمات النظام المالي العالمي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية،2014

24) كريم بودخدخ،إتجاه السياسة الإقتصادية

25) مجلخ سليم، بشيشي وليد، انحراف ايرادات العامة في الجزائر في ظل الافرازات الازمة العالمية وانهيار اسعار البترول، مجلة الملفات الابحاث في الاقتصاد والتسيير العدد 13، 2017،ص172.

26) محمد كريف، بويهي صلاح الدين، ذات دور اليات السياسية النقدية في التحكم بمجالات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970 -2016 مجلة دراسات الاقتصادية، العدد 38 ، 2010،

27) نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان الأسباب والحلول، سكيكدة، مجلة، عدد 13، 2013،

28) وافية تيجاني،"واقع تحديات الاقتصاد الجزائري"، مجلة الدراسات وأبحاث الاقتصادية للطاقة المتجددة، العدد2، 2001،

29) يوسف سعداوي، الأزمات المالية العالمية الأسباب ونتائج المستخلصة منها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد46،،2009

المراجع

رابعا: تقارير ومؤتمرات

1) بنك الجزائر، حوصلة التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017،2018

2) بنك الجزائر (2023)،التقرير السنوي حول تطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2022.

3) بنك الجزائر، تدخل المحافظ البنك أمام اللجنة المالية و الميزانية لدى مجلس الشعبي الوطني،2013،

4) بنك الجزائر، تطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2024 وأخر التوجهات لسنة 2015

5) وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، التقارير سنوية، 2016 – 2022الجزائر

6) محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية والعالمية اسبابها وسياساتها اقتصادية، المؤتمر الدولي بعنوان: أزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور العام الغربي والاسلامي، جامعة لبنان، مارس 2009،

مراجع باللغة الفرنسية :

Oxford lermers prochet dictionnary frited in china edited by victoria bull 2015

الفهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
الآية القرآنية	I
الإهداء	II
الإهداء	III
الشكر والتقدير	IV
الملخص	V
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
المقدمة العامة	ب-هـ
الفصل الأول: دراسة نظرية للنمو الاقتصادي والأزمات المالية	3-39
مقدمة الفصل الأول	2
المبحث الأول: مدخل للنمو الإقتصادي	3-13
المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر الإقتصادي	3
الفرع الأول: المدرسة الكلاسيكية	3
الفرع الثاني: المدرسة الكينزية	5
الفرع الثالث: المدرسة الماركسية	6
المطلب الثاني: ماهية النمو الإقتصادي	7
الفرع الأول: تعريف النمو الإقتصادي	7
الفرع الثاني: خصائص النمو الإقتصادي	8

الفهرس

الفرع الثالث:مرحلة النمو الإقتصادي	9
المطلب الثالث: نماذج النمو الإقتصادي	10
الفرع الأول:نموذج بارو	10
الفرع الثاني: نموذج سولو	12
المبحث الثاني: مفهوم وأبعاد الأزمات المالية	14
المطلب الأول: أساسيات حول الأزمة المالية	14
الفرع الأول: مفهوم الأزمة المالية	14
الفرع الثاني: أسباب الأزمة المالية	15
الفرع الثالث: أنواع الأزمات المالية	18
المطلب الثاني: الأزمات المالية خلال القرن العشرين	20
الفرع الأول: أزمة الكساد العظيم 1920	21
الفرع الثاني: أزمة الإثنين الأسود 19 أكتوبر 1987	23
الفرع الثالث: أزمة الأسواق المالية الأسيوية 1997	26
المطلب الثالث:الأزمات المالية خلال القرن الواحد والعشرين	28
الفرع الأول:أزمة الرهن العقاري 2008	28
الفرع الثاني: أزمة الديون السيادية 2011	31
االفرع الثالث: أزمة النفطية 2014	34
الفرع الرابع: أزمة فيروس كورونا 2020	35
خاتمة الفصل الأول	38
الفصل الثاني: أثر الأزمات المالية على متغيرات الاقتصاد الجزائري	63-39
مقدمة الفصل الثاني	40

الفهرس

المبحث الأول:خصائص الاقتصاد الجزائري	63-41
المطلب الأول: تطور الاقتصاد الجزائري	41
الفرع الأول:الاقتصاد الجزائري 1962	41
الفرع الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال الإصلاحيات الاقتصادية	42
الفرع الثالث: الاقتصاد الجزائري في المرحلة الإنتقالية	43
المطلب الثاني: قنوات إنتقال الأزمات الى الاقتصاد الجزائري	44
الفرع الأول: القناة التجارية الصادرات والواردات	45
الفرع الثاني: القناة المالية	44
الفرع الثالث: القناة النفطية	44
المطلب الثالث: هيمنة قطاع المحروقات وسعي التحول الى إقتصاد متنوع	45
الفرع الأول: اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات	45
الفرع الثاني: مجهودات الدولة في سبيل التنويع الاقتصادي:	47
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثار الأزمات المالية على المؤشرات الاقتصاد المالي في الجزائر	49
المطلب الأول: أثر الأزمات المالية على النمو الاقتصادي الجزائري 1990- 2022	49
الفرع الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر قي ظل الأزمات المالية خلال فترة 1990-2022	49
الفرع الثاني: تحليل تطور النمو الاقتصادي في ظل الأزمات المالية خلال الفترة 1990 -2006	50
الفرع الثالث: تحليل تطور النمو الاقتصادي في ظل الأزمات المالية خلال الفترة 2006-2022	51

الفهرس

المطلب الثاني: أثر الأزمات المالية على التضخم الجزائري 1990-2022	51
الفرع الأول: تحليل معدلات التضخم خلال الفترة 1990 -2022	51
الفرع الثاني: تحليل تطور التضخم في ظل الأزمات المالية خلال الفترة 1990-2006	53
الفرع الثالث: تحليل تطور معدلات التضخم في ظل الأزمات المالية من 2006-2022	54
المطلب الثالث: أثر الازمات المالية على الميزان التجاري 1990 - 2022	56
الفرع الأول: تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990 -2022	57
الفرع الثاني: تحليل تطور معدلات الميزان التجاري (الصادرات، الواردات) في ظل الأزمات المالية خلال فترة 1990-2006	60
الفرع الثالث: تحليل تطور معدلات الميزان التجاري الصادرات الواردات في ظل الأزمات المالية خلال الفترة 2006- 2022	61
خاتمة الفصل الثاني	63
الخاتمة العامة	66
المراجع	70
الفهرس	78